

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة مولود معمري - تيزي وزو



كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق

### العنوان

## العناصر المؤثرة في تحديد ماهية الجريمة الاقتصادية في القانون الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون  
تخصص قانون أعمال

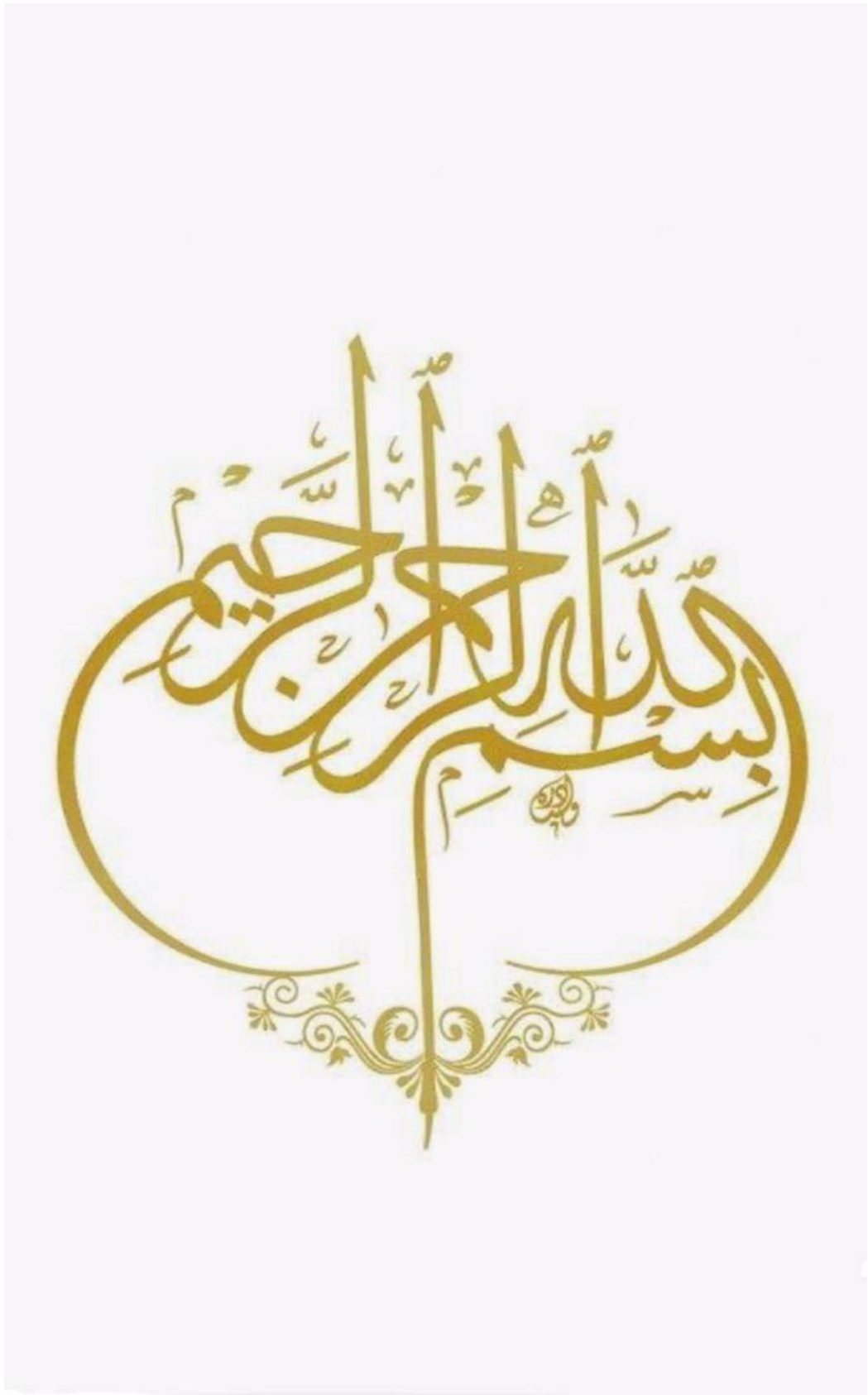
إشراف الأستاذة:  
- د/ إقلولي

إعداد الطلبة:  
- خوجة أمير  
- عبد الرحمان حسين

### أعضاء لجنة المناقشة

- د. إدريش أمال ، أستاذ محاضر ..... رئيسا
- د. إقلولي ولد رابح صافية، أستاذ ..... مشرفا ومقرار
- د. أعراب كميلية ، أستاذ محاضر ..... ممتحنا
- أ. أيت شعلال ، أستاذ محاضر ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024



## شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله".  
فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي اعاننا على اتمام هذا العمل،  
وما أجمل أن يقف الانسان وقفة امتنان في زمن قل فيه الاعتراف بالفضل،  
فشكرا جزيلا للأستاذة المشرفة الدكتورة "إقولي" على توجيهاتها ونصائحها القيمة  
وتقديم مساعدتها في انجاز هذا البحث الذي لم تبخل علينا فيه باي معلومة، فقد قيل  
من علمني حرفا صرت له عبدا، فكيف بمن منحنا وقته وجهده وعلمه.  
كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم يد المساعدة من قريب او بعيد  
على انجاز هذا العمل المتواضع، وساهم في رسم طريقنا ونور بصيرتنا بمشورته.

مقدمة

## مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات عميقة في طبيعة الجرائم التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدول، فلم تعد الجريمة مقصورة على الأفعال العنيفة أو الأشكال التقليدية للانحراف، بل تجاوزت ذلك إلى ميادين أكثر تعقيداً وتشعباً، أبرزها المجال الاقتصادي. فقد أفرزت التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها العالم، والتطور المستمر في آليات المعاملات المالية والإدارية، أنماطاً جديدة من الجرائم، يطلق عليها في الفقه الجنائي تسمية "الجرائم الاقتصادية"، لما لها من خصوصية قانونية ومؤسسية، ولما تسببه من أضرار تمس جوهر الاقتصاد الوطني ومصالح الدولة والمجتمع.

تتميز الجريمة الاقتصادية بعدم وضوح معالمها في كثير من الحالات، بسبب اعتمادها على وسائل تقنية وإدارية ومالية متطورة، تتخفى غالباً خلف مظهر قانوني سليم. وهو ما يجعل من هذه الجريمة أكثر خطورة من الناحية العملية، إذ يصعب اكتشافها في الوقت المناسب، كما أن إثباتها قضائياً يتطلب أدوات إثبات متخصصة ومعقدة، تشمل التحليل المالي، المراجعة المحاسبية، والتتبع الرقمي. وقد أصبحت هذه الجرائم محل اهتمام واسع في الأوساط القانونية والاقتصادية، نظراً لتأثيرها المباشر على استقرار الأنظمة الاقتصادية والمالية، وعلى ثقة الأفراد والمؤسسات في العدالة وشفافية التسيير.

في الجزائر، لم تكن المنظومة القانونية في منأى عن هذا التحول، إذ شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في الحديث عن الجرائم الاقتصادية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجهها الدولة، والانكشاف التدريجي لملفات فساد مالي وإداري أثرت بشكل سلبي على التنمية الاقتصادية وعلى الثقة العامة في مؤسسات الدولة. وقد دفعت هذه الظواهر بالمشروع الجزائري إلى تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم مكافحة الجريمة الاقتصادية، من خلال إدراج نصوص جديدة ضمن قانون العقوبات وقوانين خاصة، كقانون مكافحة الفساد رقم 01-06، وقانون الجباية، وقانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تشريعات تهدف إلى التصدي للأفعال الماسة بالنظام الاقتصادي، سواء صدرت عن أفراد أو عن مؤسسات.

غير أن الجريمة الاقتصادية تطرح تحديات على المستوى المفاهيمي والتنظيمي، إذ يصعب في كثير من الأحيان وضع تعريف قانوني دقيق لها، بسبب تنوع صورها واختلاف أساليب ارتكابها. فهي تشمل طيفاً واسعاً من الأفعال، من بينها: الرشوة، التزوير، التهرب الضريبي، الغش في الصفقات، تبييض الأموال، الاستيلاء غير المشروع على المال العام، وغيرها من الأفعال التي لا تتم غالباً بالعنف المادي، وإنما بوسائل ناعمة تعتمد على استغلال النفوذ والمكانة القانونية، وتوظيف الثغرات التشريعية والإدارية، وتحقيق أرباح غير مشروعة في ظل مظاهر قانونية توحى بالشرعية.

ومن الخصائص اللافتة في بنية الجريمة الاقتصادية أنها تنتمي في الغالب إلى ما يسمى "الجرائم الذكية"، إذ يحتاج مرتكبوها إلى قدر عالٍ من الكفاءة التقنية والفهم المعمق للأنظمة المالية والإدارية، ما يجعل مواجهتها

مهمة معقدة من الناحية الإجرائية. ويصعب على العدالة الجزائية التقليدية الإحاطة بها من دون أدوات تحليل خاصة وخبرات متعددة التخصصات، تشمل المجال القانوني، المالي، المحاسبي، وحتى المعلوماتي، خصوصاً في ظل لجوء الجناة إلى استعمال تقنيات التشفير، البرمجيات المحاسبية المتطورة، وتوظيف شركات وهمية وحسابات خارجية لتغطية الأثر المالي للجريمة.

يأتي اختيار موضوع نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وعملية. فقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد القضايا المرتبطة بالفساد، التلاعب بالمال العام، وغسل الأموال، ما جعل الجريمة الاقتصادية تنبؤاً مكانة بارزة ضمن انشغالات المشرع، الجهات القضائية، والفاعلين في المجال الاقتصادي. إن الطابع المركب لهذه الجريمة، الذي يجمع بين التعقيد القانوني والتقني من جهة، وبين التأثيرات العميقة على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، يجعل من دراستها ضرورة علمية ذات راهنية قصوى.

كما أن الواقع القضائي في الجزائر يزخر بأمثلة عديدة على جرائم اقتصادية لم يتم اكتشافها إلا بعد سنوات من وقوعها، وهو ما يبرز الفجوة بين تطور الأساليب الإجرامية من جهة، ومدى جاهزية المنظومة القانونية والرقابية من جهة ثانية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل فيما يلي:

- تقديم قراءة تحليلية دقيقة لمفهوم الجريمة الاقتصادية وفق القانون الجزائري، وتسلط الضوء على خصائصها البنوية.
- تحديد الأركان المكوّنة للجريمة الاقتصادية، مع إبراز خصوصية كل ركن من الأركان الثلاثة (المادي، المعنوي، الشرعي).
- تحليل الإطار القانوني للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية، واستعراض الفئات الخاضعة لها (الأفراد والمؤسسات).
- إبراز الثغرات القانونية والعملية التي تعيق التصدي الفعال للجرائم الاقتصادية في الجزائر، واقتراح رؤى تطويرية.
- الإسهام في إثراء المكتبة القانونية الجزائرية بمرجع علمي متخصص، يمكن أن يُفيد الباحثين، الممارسين، وصناع القرار.
- إن التوسع في ارتكاب الجرائم الاقتصادية، وارتباطها الوثيق بتعقيدات المعاملات المالية والتجارية، يثير إشكالية قانونية مركزية هي: كيف يمكن تحديد العناصر المؤثرة على ماهية الجريمة الاقتصادية في ظل تداخل السلوك المشروع مع غير المشروع وفقاً للقانون الجزائري؟

جاءت هذه الدراسة للبحث في: **خصوصية الجريمة الاقتصادية**: ويتضمن دراسة تفصيلية لأركان الجريمة الاقتصادية الثلاثة: الركن المادي، الركن المعنوي، والركن الشرعي، مع التركيز على الخصوصيات التي تميز كل ركن، وصور السلوك الإجرامي وأدواته في المجال الاقتصادي (فصل أول).

ثم دراسة **المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري**: ويتناول هذا الفصل تحديد نطاق المسؤولية الجنائية للأفراد والمؤسسات، وتحليل الأفعال المجرمة اقتصاديًا، وشروط المساءلة، وآثارها القانونية والتنظيمية، مع تسليط الضوء على الإطار القانوني الوطني والدولي لمكافحة الجريمة الاقتصادية (الفصل الثاني).

نظراً للطابع المركب للموضوع، اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج التحليلي - الوصفي** كإطار رئيسي لفهم وتحليل النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة بالجريمة الاقتصادية، وذلك من خلال قراءة المواد القانونية وتحليل مضامينها وتفسيرها في ضوء التطبيقات القضائية والممارسات الواقعية. واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- **ندرة المصادر المحدثة**: رغم أهمية الموضوع، إلا أن المكتبة القانونية الجزائرية تعاني من محدودية الدراسات المتخصصة في الجريمة الاقتصادية، خاصة تلك التي تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي.
- **تشعب المفاهيم القانونية**: إن تداخل مفاهيم الجريمة الاقتصادية مع مفاهيم أخرى كالغش، الفساد، تبييض الأموال، يجعل من التحديد الدقيق للإطار المفاهيمي أمراً معقداً، يستدعي قراءة معمقة ومقارنة مستمرة.
- **صعوبة الحصول على معطيات قضائية**: نظراً للطابع الحساس لكثير من القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية، فإن الوصول إلى أحكام قضائية أو ملفات واقعية يُعدّ محدوداً، ما قلل من إمكانية دعم الدراسة بأمثلة تطبيقية تفصيلية.
- **الطابع التقني للجريمة الاقتصادية**: تحتاج الجرائم الاقتصادية إلى إلمام كبير بالمسائل المحاسبية والمالية، وهو ما تطلب من الباحثين الرجوع إلى مراجع متعددة التخصصات لتعميق الفهم وتحقيق التوازن بين الجوانب القانونية والمالية.

## الفصل الأول: خصوصية الجريمة الاقتصادية

تُعد الجريمة الاقتصادية من أبرز الظواهر الجنائية المعاصرة التي أثارت اهتماماً متزايداً لدى المشرّعين والباحثين، نظراً لتأثيراتها الخطيرة على استقرار الاقتصاد الوطني والنظام المالي العام. فهي لا تمس فقط الحقوق الفردية، بل تتجاوز ذلك إلى المساس بالمصالح الاقتصادية العامة للدولة، مما يستوجب مقاربة قانونية دقيقة وتمييزة في توصيفها وتجريمها ومعاقبة مرتكبيها.

في هذا السياق، تبرز الجريمة الاقتصادية كنوع خاص من الجرائم، تختلف عن الجرائم التقليدية من حيث بنيتها القانونية ومقوماتها المادية والمعنوية والشرعية. إذ أن الركن المادي فيها لا يتجلى دائماً في أفعال عنيفة أو محسوسة، بل قد يتمثل في سلوك اقتصادي معقد، كالتلاعب بالأسواق أو الغش المحاسبي، الأمر الذي يجعل إثباته أمراً صعباً يتطلب أدوات قانونية وتقنية متقدمة.

كما أن الركن المعنوي في هذه الجريمة يتسم بخصوصية واضحة، حيث يغلب عليه الطابع القسدي المعتمد على إرادة واعية لتحقيق منافع مالية غير مشروعة، في إطار قانوني ظاهري مشروع، مما يضع القاضي أمام تحديات تفسيرية دقيقة.

أما من حيث الركن الشرعي، فإن الجريمة الاقتصادية تستند إلى نصوص قانونية تنسم أحياناً بالمرونة والتجدد المستمر لمواكبة تطور الأشكال الجديدة لهذه الجرائم، مما يفرض على المشرّح إيجاد توازن دقيق بين مبدأ الشرعية الجنائية ومتطلبات حماية النظام الاقتصادي.

انطلاقاً من هذه الخصوصية، يسعى هذا الفصل إلى تحليل الأركان الأساسية للجريمة الاقتصادية، من خلال التوقف أولاً عند الركن المادي وبيان سماته المتميزة وصعوبات إثباته، ثم التطرق إلى الركن المعنوي وخصوصية القصد الجنائي المرتبط به (المبحث الأول)، وصولاً إلى استعراض الركن الشرعي الذي يؤسس لتجريم هذا النوع من الأفعال، مع التركيز على مدى خصوصية هذه الأركان مقارنة بالجرائم التقليدية (المبحث الثاني)<sup>1</sup>.

## المبحث الأول:

### الركن المادي للجريمة الاقتصادية

يُعدّ الركن المادي أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها الجريمة بوجه عام، وهو يُمثل السلوك الإجرامي الظاهر والملموس الذي يُعاقب عليه القانون. وتزداد أهمية هذا الركن عند الحديث عن الجريمة الاقتصادية، نظراً لطبيعتها المعقدة وتشابك أبعادها المالية والإدارية، حيث غالباً ما تتسم بسلوكيات خفية يصعب اكتشافها بسهولة، مما يستوجب تحديداً دقيقاً لمظاهر الركن المادي الذي تتحقق به هذه الجريمة.

يتم تسليط الضوء على الركن المادي في الجريمة الاقتصادية من خلال تحليل صور السلوك الإجرامي التي تُجسد هذا الركن، مثل: الاختلاس، التلاعب في الحسابات، التزوير المالي، الغش الضريبي، واستغلال

<sup>1</sup> فهد عبد الله بن محمد، الجرائم الاقتصادية في النظام السعودي: دراسة مقارنة، الرياض، مكتبة العبيكان (2012)، ص 87.

النفوذ في المجال الاقتصادي. كما يُعالج المبحث التكييف القانوني لهذه الأفعال وفق التشريعات الوطنية والدولية، ويبين الشروط الواجب توفرها لقيام الركن المادي، سواء على مستوى الفعل أو النتيجة أو العلاقة السببية بينهما<sup>1</sup>.

تكمن أهمية هذا التحليل في كونه يُساهم في تعزيز الفهم القانوني للجريمة الاقتصادية، ويُساعد على تمييزها عن غيرها من الجرائم، مما يتيح تفعيل الآليات القضائية والرقابية لمواجهةها بفعالية.

### المطلب الأول:

#### مفهوم الركن المادي للجريمة الاقتصادية

يُعد الركن المادي أحد الأركان الجوهرية التي لا يمكن قيام الجريمة بدون توافره، حيث يمثل الجانب الظاهري للفعل الجرمي، أي المظهر الخارجي المحسوس الذي يعكس إرادة الجاني في ارتكاب السلوك المجرّم قانوناً. وهو الوسيلة التي تتحقق بها الأضرار أو الأخطار الماسة بالمصالح القانونية التي يحميها المشرّع. وبالتالي، فإن الجريمة لا تقوم بمجرد النية أو التفكير، وإنما يشترط القانون أن تتحول هذه النية إلى نشاط فعلي ملموس يمس مصلحة محمية قانوناً<sup>2</sup>.

إن تحديد مفهوم الركن المادي يُفضي إلى ضرورة إبراز العناصر الأساسية التي يتألف منها، وهي: السلوك الإجرامي (أو النشاط الإجرامي)، والنتيجة الجرمية، وعلاقة السببية بين النشاط والنتيجة. فالسلوك الإجرامي هو المظهر الأول للفعل الجرمي، ويكون إما في صورة فعل إيجابي، كأخذ مال الغير دون وجه حق، أو في صورة امتناع عن أداء واجب قانوني، كما في حالات الامتناع عن الإغاثة أو التبليغ في جرائم معينة. ولا يشترط أن يكون الفعل عنيفاً أو ظاهرياً، بل يكفي أن يكون هناك خرق لواجب قانوني يجرّمه النص<sup>3</sup>.

أما النتيجة الجرمية فهي الأثر الضار الذي يصيب مصلحة يحميها القانون، وهي تختلف باختلاف نوع الجريمة، فقد تكون ضرراً مادياً كإتلاف المال، أو معنوياً كالمساس بالكرامة، أو خطراً محتملاً مثل ما هو الحال في جرائم تعريض القُصّر للخطر. ولا يتحقق هذا العنصر إلا عندما يتم التأكد من أن هناك تغييراً وقع في العالم الخارجي كنتيجة مباشرة لسلوك الجاني، وهو ما يجعل من الجريمة فعلاً قانونياً وليس فقط سلوكاً اجتماعياً منحرفاً.

أما علاقة السببية، فهي التي تربط بين السلوك المرتكب والنتيجة الحاصلة. فلا يكفي مجرد وجود سلوك ونتيجة، بل يجب إثبات أن النتيجة ترتبت مباشرة على ذلك السلوك، وأنه لولا ارتكاب هذا الفعل لما تحققت

<sup>1</sup> الزويبي حيدر عبد الرضا، الركن المادي والمعنوي في الجرائم الاقتصادية: دراسة تحليلية، بغداد: مركز البحوث والدراسات القانونية، (2020) ص 59.

<sup>2</sup> فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 134.

<sup>3</sup> محمد زكي أبو عامر، القانون الجنائي – القسم العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 181.

النتيجة. وهنا تظهر أهمية التمييز بين السبب القانوني والسبب العرضي، وضرورة الأخذ بنظرية تعادل الأسباب أو نظرية السبب المباشر، حسب ما يتناسب مع فلسفة التشريع ودرجة الخطورة الاجتماعية للسلوك.<sup>1</sup>

### الفرع الأول:

#### تعريف القانوني والفقهى للجريمة الاقتصادية

##### أولاً: التعريف القانوني للركن المادي للجريمة الاقتصادية

الركن المادي للجريمة هو ذلك الجانب الظاهر والملموس للفعل الإجرامي الذي يمكن ملاحظته وتوثيقه في الواقع، ويُعتبر العنصر الأساسي الذي يقوم عليه الفعل الجنائي. ففي القوانين الجنائية،<sup>2</sup> يُعرّف الركن المادي على أنه "ذلك الفعل الذي يصدر عن الجاني والذي يُعدّ إخلالاً بالقانون الجنائي ويستوجب المسؤولية الجزائية، بشرط أن يؤدي إلى تحقق النتيجة المجرّمة". ويشمل الركن المادي عادةً ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. النشاط الإجرامي: الفعل الذي يتم ارتكابه من قبل الجاني سواء كان فعلاً إيجابياً أو امتناعاً.
2. النتيجة الجرمية: الأثر الذي يُسببه الفعل في المصلحة القانونية المحمية.
3. العلاقة السببية: الربط بين الفعل المرتكب والنتيجة الحاصلة، أي أن النتيجة يجب أن تكون ناتجة مباشرة عن السلوك.<sup>3</sup>

##### ثانياً: التعريف الفقهى للركن المادي للجريمة الاقتصادية

يُعرّف الفقه الجنائي الركن المادي للجريمة بأنه "كل سلوك خارجي يصدر عن الجاني ويؤثر على حق أو مصلحة يحميها القانون الجنائي، ويتخذ هذا السلوك صورة فعل إيجابي أو سلبي (امتناع)، وتترتب عليه نتيجة ضارة يعاقب عليها القانون، متى ثبتت علاقة السببية بين هذا السلوك والنتيجة الجرمية"<sup>4</sup>.

فيما يرى "عبد الله أو هيبية" أن: "الركن المادي هو الواقعة أو المظهر المادي للجريمة، يبدو في نشاط الجاني والنتيجة التي يريدها والعلاقة السببية بينهما، وإذا كانت الجريمة ظاهرة سلوكية اجتماعية، يقوم بها الإنسان فقد تكون جريمة بسيطة، وقد تمر بمراحل مختلفة يتبعها الجاني في اقترافها، كالتفكير في إتيان الجريمة وعقد العزم على ارتكابها، ثم ينتقل المجرم لمرحلة الإعداد المادي لها بتحضير وسائل وأدوات تنفيذها، ثم ينتقل المرحلة متقدمة، وهي البدء في ارتكابها تحقيقاً للغرض الإجرامي الذي أراده، وقد يرتكبها بصفة منفردة فتكون ثمرة سلوك إجرامي واحد وقد تتضافر مجموعة إيرادات في إتيانها، هذه السلوكات تختلف التشريعات بشأنها من

<sup>1</sup> عبد الفتاح عبد الباقي، النظرية العامة للجريمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 211.

<sup>2</sup> أمر رقم 156/66، المؤرخ في 09 يونيو 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج.ر عدد 49، الصادرة في 11 جوان 1966، المعدل والمتمم.

<sup>3</sup> فتحي سرور، مرجع سابق، ص 136.

<sup>4</sup> عكاشة أ، القانون الجنائي العام، (ط. 4). دار الجامعة الجديدة، (2018)، ص 112-115.

حيث مدى إضفائها صفة عدم المشروعية عليها وتقرير المساءلة الجنائية وهذا بحسب ما إذا كان الاتجاه المعتمد اتجاها شخصيا أو موضوعيا".<sup>1</sup>

أما لحسين بن شيخ آث ملويا فيرى أن: "العنصر المادي للجريمة هو ذلك العنصر الذي بواسطته تنتقل الجريمة من حالة المشروع إلى حالة الوجود اليقيني، ويتمثل في القيام بالفعل المحظور من طرف القانون الجزائي، ففي جريمة القتل العمدي مثلا يكون الفعل هو إحداث وفاة الغير، في حين يكون في جريمة السرقة هو اختلاس شيء مملوك للغير، وبخصوص جريمة السب هو توجيه عبارات مشينة لشخص ما والذي يجد نفسه ممسوسا في شعوره".<sup>2</sup>

### الفرع الثاني:

#### العناصر الأساسية للركن المادي في الجريمة الاقتصادية

يتكون الركن المادي للجريمة من ثلاثة عناصر رئيسية هي: النشاط الإجرامي، النتيجة الجرمية، والعلاقة السببية بينهما. وتُعد هذه العناصر ضرورية لقيام أي جريمة في القانون الجنائي، إذ يُبنى عليها تحديد الفعل المؤثر وتقدير المسؤولية الجنائية.

#### أولاً: النشاط الإجرامي

يقصد بالنشاط الإجرامي ذلك السلوك الإنساني الذي يأتيه الجاني سواءً أكان فعلاً إيجابياً كالإتلاف أو السرقة، أم سلوكاً سلبياً كالامتناع عن أداء واجب قانوني. ويشترط أن يكون هذا النشاط صادراً عن إرادة حرة وأن يُشكل إخلالاً بالنظام العام أو اعتداءً على مصلحة يحميها القانون الجنائي. ويأخذ النشاط الإجرامي صورتين: إما فعلاً مادياً مباشراً، أو امتناعاً يتوافر فيه التزام قانوني سابق يفرض الفعل. ويُعدّ النشاط الإجرامي جوهر الركن المادي، لأنه يُمثل الفعل المادي الظاهر الذي يبنى عليه تحقق النتيجة الإجرامية. ويرتبط بقيام الجريمة ارتباطاً وثيقاً، ولا يمكن تصور وجودها دونها، خاصة في الجرائم الشكلية التي يُكتفى فيها بحدوث الفعل دون اشتراط تحقق نتيجة مادية.<sup>3</sup>

#### ثانياً: النتيجة الإجرامية

النتيجة الإجرامية هي الأثر الخارجي غير المشروع الذي يترتب عن النشاط الإجرامي. وتُعد شرطاً أساسياً في الجرائم المادية، حيث يُشترط أن يترتب على السلوك الإجرامي ضرر أو تهديد فعلي لمصلحة يحميها القانون. وتختلف النتيجة باختلاف نوع الجريمة، ففي الجرائم الواقعة على الأشخاص تتمثل غالباً في إزهاق الروح أو المساس بالسلامة الجسدية، أما في الجرائم الاقتصادية فقد تتجسد في الإضرار بالمال العام أو بالثقة

<sup>1</sup> عبد الله أو هايبيبة، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص 239.

<sup>2</sup> لحسين بن شيخ آث ملويا، "دروس في القانون الجزائي العام"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 96.

<sup>3</sup> الهندي محمد، شرح قانون العقوبات - القسم العام، دار الكتب القانونية، ط1، مصر، 2020، ص132.

العامّة. وتُعتبر النتيجة معياراً لتمييز الجريمة التامة عن الجريمة غير التامة، كما أنها ضرورية لتحديد العقوبة ومدى جسامة الجريمة. وقد يكتفي المشرع في بعض الجرائم بتحقق خطر مجرد دون ضرر فعلي، وهو ما يُعرف بجرائم الخطر.<sup>1</sup>

### ثالثاً: العلاقة السببية

العلاقة السببية هي الصلة القانونية التي تربط بين النشاط الإجرامي والنتيجة الجرمية، بحيث تُعتبر هذه النتيجة مترتبة عن ذلك النشاط مباشرة.<sup>2</sup> فلمساءلة الشخص جنائياً عن نتيجة إجرامية معينة، يجب أن يكون قد تسبب بسلوكه الإجرامي في إحداثها، أي وجود رابطة بين السلوك والنتيجة، وهو ما يعرف بالعلاقة السببية، وهي العنصر الثالث من عناصر الركن المادي، وتعرف بأنها الرابطة أو العلاقة بين السلوك الإجرامي والنتيجة، بحيث يكون السلوك هو سبب حصول تلك النتيجة، وبعبارة أخرى فإن النتيجة تعتبر ثمرة هذا السلوك المجرم، والذي يعتبر ضرورة لوقوع النتيجة، التي تعتبر بدورها أثراً له، فإذا انتفت هذه العلاقة بأن وقعت النتيجة بسبب سلوك آخر، انتفت العلاقة السببية بينهما، وبالتالي عدم اكتمال عناصر الركن المادي، وعدم قيام الجريمة من الناحية القانونية، وهي علاقة يجب توافرها في جميع أنواع الجرائم عمدية أم غير عمدية.<sup>3</sup>

يتضح من تحليل العناصر المكوّنة للركن المادي في الجريمة أنّ هذا الركن يُشكّل الإطار الظاهري والملموس للفعل الجرمي، حيث لا يمكن مساءلة أي فرد جنائياً دون تحقق سلوك خارجي مجرم قانوناً. ويُشكّل النشاط الإجرامي لحظة البداية في سلسلة العناصر، كونه الفعل أو الامتناع الذي يُنتج النتيجة الجرمية، والتي تمثل الأثر المادي الذي يقع على الحق المحمي قانوناً. أما العلاقة السببية فهي الرابطة التي تُضفي على الفعل قيمته القانونية، إذ تُسند النتيجة مباشرة إلى السلوك المرتكب. وتُبرز هذه العناصر أهمية الضوابط القانونية والفقهية في تكيف الأفعال والتمييز بين الجرائم، خاصة في الجرائم غير التقليدية كالجرائم الاقتصادية، التي تتسم بتعقيدها التقنية والمالية، مما يجعل التحقق من هذه العناصر أمراً أكثر دقة وحساسية<sup>4</sup>

وعلاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها فهي تدخل في إطار سلطة التقدير له بشرط أن تكون مبنية على أسباب موضوعية.

وفي الحقيقة فإن موضوع الرابطة السببية لا يثير أي خصوصية في النصوص الجزائية الاقتصادية سواء في الجرائم ذات النتيجة التي لا بد لقيامها من توفر العلاقة السببية بين السلوك المادي والنتيجة الضارة، أو بالنسبة

<sup>1</sup> العطوي عبد السلام، مبادئ القانون الجنائي العام، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 2018، ص145.

رضا فرج، قانون العقوبات الجزائري، الكتاب الأول، القسم العام، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، ص 215.<sup>2</sup>  
عبد الله أوهابيه، مرجع سابق، ص 248.<sup>3</sup>

<sup>4</sup> شعبان شفيق، النظرية العامة للجريمة، دار الجامعة الجديدة، ط3، الإسكندرية، 2021، ص 119.

للجرائم الشكلية التي لا ينتظر تحقق نتيجة لوقوعها، بحيث لا يثور بشأنها مشكلة الرابطة السببية تبعا لكونها تقوم باتخاذ السلوك الإجرامي فقط.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث:

#### طبيعة الركن المادي

تختلف طبيعة الركن المادي باختلاف أنواع الجرائم، حيث توجد جرائم لا يشترط فيها حدوث نتيجة معينة، وتُعرف بـ "جرائم السلوك المجرد" أو "الجرائم الشكلية"، مثل جريمة دخول مسكن الغير دون إذن. وهناك جرائم أخرى لا تتحقق إلا بوجود نتيجة جرمية، وهي "جرائم النتيجة"، كجريمة القتل التي لا تكتمل أركانها إلا بوفاة الضحية. كما توجد جرائم ذات طابع خاص مثل "الجرائم المستمرة" التي يتجدد فيها السلوك الضار، و"الجرائم المتتابعة" التي تنطوي على سلسلة من الأفعال تُعتبر جريمة واحدة<sup>2</sup>

ويجب التنبيه إلى أن تكييف السلوك ضمن الإطار القانوني للجريمة يتطلب دقة شديدة من القاضي، خاصة في ظل تطور الأساليب الإجرامية وتنوعها، لا سيما في الجرائم الاقتصادية والتقنية، مما يُلقي عبئاً أكبر على التحليل القانوني للركن المادي. فبعض الأفعال قد تكون مشروعة في ظاهرها ولكنها تنطوي على نية إجرامية متخفية تُبرزها عناصر أخرى من الجريمة، وهذا ما يجعل من الركن المادي موضوعاً ديناميكياً لا يُفهم إلا في ضوء سياقه القانوني والاجتماعي.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني:

#### خصوصية الركن المادي في الجريمة الاقتصادية

تُعتبر الجريمة الاقتصادية من بين أصعب الجرائم من حيث البنية القانونية والتحليل الجنائي، بالنظر إلى ما تتسم به من طابع خاص يميزها عن الجرائم التقليدية ذات الطابع العنيف. فالركن المادي فيها لا يقوم على سلوك عدواني ظاهر، وإنما يتجلى في ممارسات هادئة ومُقنّعة تخفي وراءها نية إجرامية تتعلق بالإضرار بالنظام الاقتصادي أو المالي للدولة. ومن هذا المنطلق، فإن خصوصية الركن المادي في الجريمة الاقتصادية تكمن في طبيعة السلوك الإجرامي المستخدم، وفي الوسائل المعتمدة لتنفيذه، بالإضافة إلى طبيعة الأثر أو النتيجة المترتبة عنه، ما يجعل إثباته يتطلب أدوات تحليل خاصة، وخبرة فنية متخصصة.<sup>4</sup>

ويُضاف إلى هذه الخصوصيات، أن الركن المادي في الجرائم الاقتصادية قد يتخفى أحياناً خلف واجهات قانونية ظاهرها الشرعية، كالتصرفات البنكية أو العقود التجارية، ما يتطلب من القضاء توظيف وسائل الإثبات

<sup>1</sup> حزاب نادية، غموض الركن المادي في الجرائم الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة مولا طاهر، سعيدة، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2022، ص ص 50-79، ص 62.

<sup>2</sup> الطيب لوصيف، مبادئ القانون الجنائي - القسم العام، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص 123.

<sup>3</sup> زهير مخلوف، الجرائم الحديثة وأثرها على أركان الجريمة، دار الهدى، بيروت، 2015، ص 151.

<sup>4</sup> بن عودة عبد الكريم، الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 92.

غير التقليدية، كتحليل حركة الأموال، وفحص الأجهزة الإلكترونية، واستخدام تقارير التدقيق المحاسبي، وهي وسائل تُعطي لهذه الجرائم طابعًا تقنيًا بامتياز.<sup>1</sup>

يتضح من خلال ما سبق أن الركن المادي في الجريمة الاقتصادية يتميز بطابع خاص يختلف عن الجرائم التقليدية، سواء من حيث الوسائل المعتمدة، أو من حيث النتائج غير الملموسة التي تترتب عنه، أو حتى في طبيعة العلاقة السببية المعقدة التي تربط بين السلوك والنتيجة. فالسلوك الجرمي غالبًا ما يكون ناعمًا ومُتَعَمَّرًا، ويأخذ أشكالًا فنية وتقنية تتطلب وسائل إثبات دقيقة وخبرة مهنية متقدمة. ولهذا فإن معالجة هذا الركن في نطاق الجرائم الاقتصادية تقتضي فهمًا معمقًا للآليات المحاسبية والمالية والإدارية، وتوظيفًا متطورًا للأدوات القانونية والقضائية التي تواكب تطور الأفعال الإجرامية الحديثة، بما يضمن حماية فعالة للنظام الاقتصادي العام من أي اختراقات قد تؤثر في توازنه واستقراره.<sup>2</sup>

### الفرع الأول:

#### طابع الجريمة غير العنيف (الوسائل التقنية الإدارية والمالية)

تعتبر الجريمة الاقتصادية من الجرائم غير العنيفة التي تُنفذ بواسطة تقنيات وأساليب غير تقليدية، بعيدًا عن العنف الجسدي أو المادي. إن هذه الجرائم تتميز في العديد من الحالات بالقدرة على التسلل إلى الهياكل الاقتصادية دون أن تُثير انتباه السلطات أو الجمهور، وهذا بدوره يجعلها من الجرائم التي يصعب اكتشافها ومكافحتها بشكل فعال. تعتمد الجريمة الاقتصادية على عدة وسائل حديثة تُعتمد على التكنولوجيا والإجراءات الإدارية المعقدة والأدوات المالية المتقدمة، مما يجعل معالجتها تحديًا كبيرًا للأنظمة القانونية والرقابية.

#### أولاً: الوسائل التقنية:

تمثل الوسائل التقنية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الجرائم الاقتصادية في العصر الحديث. إذ يساهم التطور التكنولوجي في تسهيل تنفيذ هذه الجرائم بطريقة غير مرئية تقريبًا، حيث يقوم الجناة باستخدام البرمجيات المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة في تحريف البيانات المالية أو إخفاء المعاملات الاقتصادية غير القانونية. من أبرز وسائل التلاعب المستخدمة في هذا السياق هي البرمجيات المحاسبية، التي تتيح للمجرمين تعديل الأرقام والبيانات المالية، مما يجعل من الصعب تتبعها أو اكتشافها من قبل المحاسبين أو المدققين الماليين. إلى جانب ذلك، يتم الاعتماد على الأنظمة المعلوماتية في إجراء معاملات مالية مزيفة أو تحويل أموال عبر شبكات الإنترنت إلى حسابات خارجية، وذلك باستخدام تقنيات مثل التشفير أو برامج تصفح خفية لحماية

<sup>1</sup> سفيان بلحاج، الجرائم الاقتصادية والمالية في ضوء القانون والممارسة، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2019، ص 129.

<sup>2</sup> منير عاشور، مقومات السياسة الجنائية في الجرائم الاقتصادية، دار الرفيق، الجزائر، 2020، ص 110.

الهوية. هذا النوع من الجرائم قد يشمل التلاعب في التقارير المالية، أو سرقة بيانات العملاء، أو اختراق أنظمة الدفع الإلكترونية.<sup>1</sup>

### ثانياً: الوسائل الإدارية:

الجريمة الاقتصادية تُنفذ غالباً في بيئات إدارية حيث يُستغل النفوذ الإداري لأغراض غير قانونية. على سبيل المثال، يتم التلاعب بالإجراءات الإدارية لتضليل الجهات الرقابية أو لتغطية على الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها الشركات أو المؤسسات. يُستغل هذا النوع من الجرائم في التلاعب بالمستندات الإدارية، مثل التلاعب في العقود أو التزوير في البيانات المالية المتعلقة بالشركات أو الحكومات. كما يمكن أن تشمل الجرائم الإدارية أيضاً إجراء معاملات مشبوهة تحت غطاء إجراءات إدارية قانونية، مثل إتمام صفقات حكومية مشبوهة عبر تأخير الإجراءات أو تجنب الرقابة القانونية.

من بين الأساليب الأخرى المستخدمة هي التلاعب في سجلات الموظفين، سواء من خلال تعديل الأجور أو إضافة أسماء غير موجودة، أو استغلال الوظيفة للتهرب من المسؤولية.

أحد الأمثلة البارزة في هذا المجال هو الفساد الإداري، حيث يتم استخدام منصب أو موقع إداري للقيام بأعمال تخل بالأنظمة وتؤدي إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة. وكمثال لذلك، نجد التلاعب في موازنات الشركات الحكومية، أو منح عقود بمبالغ ضخمة لمقاولين دون اتباع الإجراءات القانونية المتبعة.<sup>2</sup>

### ثالثاً: الوسائل المالية:

الوسائل المالية تعد من أبرز أدوات الجريمة الاقتصادية، حيث يُستغل النظام المالي والمصرفي في تنفيذ عمليات غير قانونية تؤدي إلى تدمير الاقتصاد الوطني أو إلحاق الأضرار به. تعتمد هذه الوسائل على التحويلات المالية غير المشروعة، والتي تشمل تهريب الأموال عبر الحسابات المصرفية المختلفة، سواء داخل الدولة أو خارجها. في هذا السياق، يُستخدم نظام الحسابات الوهمية أو شركات الواجبة لتسهيل التحويلات المالية.

من أساليب الجريمة المالية الأكثر شيوعاً هو التهرب الضريبي، الذي يتم من خلال تزيف البيانات المالية الخاصة بالشركات والأفراد بهدف تجنب دفع الضرائب المستحقة للدولة. تبييض الأموال هو شكل آخر من الأشكال المالية للجريمة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، تشمل الجرائم المالية التلاعب في الأسواق المالية، مثل التلاعب بأسعار الأسهم أو المنتجات المالية بهدف تحقيق مكاسب شخصية على حساب المستثمرين الآخرين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زيوش عبد الرؤوف؛ زغيشي مصطفى، الجرائم الإلكترونية الاقتصادية – المفهوم والدوافع، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص ص 400-412، ص 409.

<sup>2</sup> سعاد بن قادة، الجرائم الإدارية في المؤسسات العامة، دار المعرفة، الجزائر، 2020، ص 146.

<sup>3</sup> عبير مزغيش، تبييض الأموال عبر القطاع المصرفي بين التوطن والمكافحة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 29، العدد 02، ص ص 368-380، ص 371.

## الفرع الثاني:

## صور للأفعال المكونة للركن المادي في الجريمة الاقتصادية

تتسم الجرائم الاقتصادية بتنوع الأفعال التي تشكل الركن المادي لها، وهذه الأفعال تتفاوت من حيث الأساليب التي يتم بها تنفيذ الجريمة والأدوات المستخدمة. يشمل الركن المادي للجريمة الاقتصادية عدة أنواع من الأفعال التي تندرج تحت طيف من الجرائم المتعلقة بالتلاعب المالي والإداري، مثل التزوير المحاسبي، التهرب الضريبي، والرشوة. هذه الأفعال تعد من أبرز أشكال الجرائم الاقتصادية نظرًا لما تسببه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وكذلك على نزاهة الأنظمة المالية والإدارية. في هذا الإطار، سوف نناقش كل من هذه الأفعال وأثرها في تكوين الجريمة الاقتصادية.

## أولاً: تعريف التزوير المحاسبي:

يُعرف التزوير المحاسبي على أنه "أي تغيير متعمد أو تحريف في السجلات المالية أو البيانات المحاسبية لأي مؤسسة بقصد التضليل أو الخداع"، وهو أحد أبرز الوسائل التي تستخدم لتحقيق مكاسب غير مشروعة أو لتضليل الأطراف المعنية بالوضع المالي للشركة، كالمستثمرين والسلطات الضريبية والمصارف. ويشمل ذلك تقديم معلومات غير صحيحة عن الإيرادات أو المصروفات أو الأصول أو الخصوم أو حتى التدفقات النقدية.<sup>1</sup>

**1- التلاعب بالإيرادات:** يُعتبر التلاعب بالإيرادات من أكثر أشكال التزوير المحاسبي شيوعاً، ويتمثل في تسجيل إيرادات لم تتحقق فعلياً أو تضخيم الإيرادات المحققة. وغالباً ما يتم ذلك لتضليل المساهمين ورفع قيمة أسهم الشركة، أو للحصول على قروض بناءً على بيانات مالية غير دقيقة. ويحدث هذا التلاعب عادة عبر إصدار فواتير وهمية، أو تسجيل عمليات البيع قبل إتمامها، أو بيع منتجات دون تسليمها.<sup>2</sup>

**2- التلاعب بالمصروفات:** يعتمد هذا النوع من التزوير على إخفاء أو تأجيل تسجيل المصروفات الحقيقية بهدف تقليل حجم الخسائر الظاهرة أو تضخيم الأرباح الصافية. من أبرز أشكاله، تأجيل نفقات التشغيل أو عدم الاعتراف ببعض الالتزامات المالية. وهذه الوسيلة تُستخدم كثيراً في الفترات المحاسبية التي يُتوقع فيها انخفاض الأرباح للحفاظ.

**3- التلاعب بالأصول والخصوم:** يتضمن هذا التزوير تغييراً متعمداً في قيمة الأصول أو الالتزامات، كأن تقوم المؤسسة بتضخيم قيمة الأصول الثابتة أو الاستثمارات، أو بإخفاء بعض الديون المستحقة، مما يؤدي إلى إعطاء انطباع كاذب عن السلامة المالية. وغالباً ما يستخدم هذا التلاعب أثناء إعداد القوائم المالية السنوية لتجميل الوضع المالي العام للمؤسسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد حسان، التزوير المحاسبي وأثره على الاقتصاد، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2018، ص 125

<sup>2</sup> خالد عبد المجيد، الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2021، ص 97.

<sup>3</sup> رائد الزبيدي، جرائم التزوير في المجال المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2019، ص 83.

4- المحاسبة الإبداعية كوسيلة للتزوير: لا يُعد استخدام المحاسبة الإبداعية تزويرًا محاسبيًا مباشرًا، لكنه يمثل بوابة للاحتيال، حيث يتم استخدام قواعد محاسبية بطريقة مرنة تخدم مصلحة المؤسسة على حساب الشفافية. ويتمثل ذلك في تغيير طرق الاستهلاك أو تقييم المخزون أو الاعتراف بالإيرادات وفق أساليب ملتوية لكنها قانونية ظاهريًا.<sup>1</sup>

### ثانياً: التهرب الضريبي:

1- تعريف التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو "قيام المكلف بإخفاء جزء من دخله أو نشاطه الاقتصادي أو الكذب في البيانات المقدمة للإدارة الضريبية، بغرض التخلص كلياً أو جزئياً من الضريبة المستحقة عليه خلافاً لأحكام القانون". ويُعد التهرب الضريبي جريمة اقتصادية تتضمن عنصراً من التدليس أو التحايل، بخلاف التجنب الضريبي الذي يُمارس في حدود القانون.

2- أساليب التهرب الضريبي: تتنوع أساليب التهرب الضريبي وفقاً لنوع النشاط والمكلف، وأهمها: عدم تسجيل الإيرادات الحقيقية، إخفاء الدفاتر المحاسبية، تقديم فواتير وهمية أو غير رسمية، وتقسيم النشاط على عدة كيانات لتقليل العبء الضريبي. وقد تستخدم بعض المؤسسات واجهات قانونية أو شركات وهمية خارج البلد (offshore) لتفادي الضريبة المحلية.<sup>2</sup>

3- التهرب الضريبي بوصفه انتهاكاً للعدالة الاجتماعية: يُعد التهرب الضريبي اعتداءً على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في تحمل الأعباء العامة، إذ يؤدي إلى تقليص الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين، كما يُخل بمبدأ المنافسة بين المتهربين والممتثلين. لذا، فهو لا يُعد مجرد مخالفة مالية، بل جريمة ذات أبعاد أخلاقية واقتصادية.<sup>3</sup>

4- آثار التهرب الضريبي: تنعكس آثار التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني من خلال تقليص حجم الأموال العامة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض، مما يضعف الاستقرار المالي للدولة. كما يؤدي إلى خلل في توزيع الأعباء الضريبية وارتفاع نسب التهرب في ظل ضعف آليات الرقابة أو غموض النصوص القانونية.<sup>4</sup>

### ثالثاً: تعريف الرشوة:

الرشوة هي اتفاق يتم بين موظف عمومي أو من في حكمه وشخص آخر، يحصل بمقتضاه الموظف على مقابل غير مشروع نظير أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه، وهو ما يمثل انحرافاً خطيراً عن

<sup>1</sup> أحمد نوري، المحاسبة الإبداعية والتلاعب في القوائم المالية، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2017، ص112.

<sup>2</sup> سعيد مبارك، مكافحة الجرائم الضريبية في القانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص78.

<sup>3</sup> خالد عيادة علميات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 19، العدد 09، 2013، ص ص 17-38، ص 19.

<sup>4</sup> عبد المحيد قرموط، الفساد الضريبي والمالي في الدول النامية، المركز القومي للدراسات الجنائية، القاهرة، 2020، ص 156.

الواجبات الوظيفية، يخلّ بثقة المجتمع في نزاهة الجهاز الإداري. وتُعد الرشوة من أخطر الجرائم الاقتصادية نظراً لتأثيرها في الحياة العامة وسير المرافق الحيوية<sup>1</sup>.

**1- صور الرشوة الاقتصادية:** تتخذ الرشوة في المجال الاقتصادي صوراً متعددة، أبرزها الرشوة الإدارية المرتبطة بتسهيل منح الصفقات العمومية، أو التأثير على قرارات التراخيص والاستيراد، وكذلك الرشوة المالية التي تحصل بين المؤسسات والموظفين العموميين لتسهيل تحويلات أو تجاوز قيود قانونية<sup>2</sup>.

**2- دوافع انتشار الرشوة الاقتصادية:** تعود أسباب انتشار الرشوة الاقتصادية إلى عدة عوامل منها ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، نقص الشفافية في تسيير الشأن العام، الفجوة بين الأجور وتكاليف المعيشة، فضلاً عن غموض التشريعات الاقتصادية وتعدد الإجراءات الإدارية<sup>3</sup>.

**3- الآثار القانونية والاقتصادية للرشوة:** تؤدي الرشوة إلى تشويه المنافسة الاقتصادية، وهدر المال العام، وعرقلة الاستثمار، إذ يفضل الفاعلون الاقتصاديون العمل في بيئة شفافة. كما تضرّ بصورة الدولة في الخارج وتؤثر سلباً على تصنيفها الائتماني. وفي القانون، تُعد الرشوة جريمة يعاقب عليها بعقوبات مشددة تختلف حسب طبيعة المرتشي وصفته<sup>4</sup>.

**4- الجهود الدولية لمكافحة الرشوة:** أدرك المجتمع الدولي خطورة الرشوة على الاقتصاد العالمي، لذا اعتمد اتفاقيات دولية كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD). وتُلزم هذه الاتفاقيات الدول بتجريم الرشوة وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة<sup>5</sup>.

### الفرع الثالث:

#### الوسائل الفنية المعقدة

إن الجريمة الاقتصادية تتسم بكونها ذات طبيعة معقدة، ليس فقط من حيث موضوعها، وإنما من حيث الوسائل التي تُستخدم في ارتكابها، والتي تعتمد على أدوات تكنولوجية دقيقة، ما يجعل إثباتها صعباً حتى بالنسبة للسلطات المتخصصة. فقد أصبحت البرامج المحاسبية الموجهة جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ المخططات الإجرامية، حيث يُمكن للمجرم أن يُعدل البيانات أو يُنشئ سجلات وهمية تتضمن معاملات تجارية أو مالية وهمية بغرض التهرب الضريبي أو تضليل الجهات الرقابية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن عبد الله الشيباني، الرشوة: دراسة فقهية قانونية مقارنة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 2018، ص 39.

<sup>2</sup> بوزيد عبد العزيز، الفساد المالي والإداري في الدول النامية، دار خلدونية، الجزائر، 2020، ص 67.

<sup>3</sup> زهرة مسعودي، الجرائم الاقتصادية: دراسة تحليلية في القانون الجنائي، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص 121.

<sup>4</sup> فيصل بوشخي، الجريمة الاقتصادية بين النص القانوني والتطبيق القضائي، دار الجسور، وهران، 2020، ص 88.

<sup>5</sup> علي كركون، التشريعات الدولية لمكافحة الفساد، منشورات جامعة بيروت، بيروت، 2019، ص 173.

<sup>6</sup> نبيل بنخدير، خصائص الجريمة الاقتصادية وآثارها الخاصة والعامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي

أفلو، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص ص 204-219، ص 213.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الفاعلين الاقتصاديين المشتبه فيهم يلجؤون إلى تقنيات متقدمة مثل "إخفاء البيانات" أو "تشفير العمليات"، وهو ما يمنحهم القدرة على تنفيذ جرائمهم دون ترك أدلة واضحة، خصوصاً عند استخدامهم للخوادم الخارجية أو الشبكات المظلمة. إن هذه الوسائل تزيد من صعوبة تتبع مسار الجريمة أو حتى تحديد الفاعل الحقيقي، مما يتطلب خبرة تقنية عالية من قبل جهات التحقيق.<sup>1</sup>

ولا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه الحسابات البنكية الافتراضية والعملات الرقمية في تعقيد الجريمة الاقتصادية، إذ تسمح هذه الأدوات بإجراء تحويلات مالية ضخمة دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك التقليدية، مما يُصعّب من عملية المراقبة ويُعزز من فرص غسل الأموال والتهرب من الرقابة المصرفية.<sup>2</sup>

وقد أظهرت الدراسات الميدانية أن الكثير من حالات الفساد الإداري أو التهرب الضريبي تمر دون كشفها لسنوات طويلة بسبب استخدام وسائل إلكترونية دقيقة في الإخفاء والتحايل، ما يدل على أن الجريمة الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على الكفاءة التكنولوجية للفاعل، وليس على العنف أو المواجهة المباشرة.<sup>3</sup>

### الفرع الرابع:

#### التلاعبات المحاسبية والبيانات الإلكترونية

تُعد التلاعبات المحاسبية أحد أبرز الوسائل الاحتيالية في الجرائم الاقتصادية، وتتمثل في عمليات تزوير أو تحريف متعمد في السجلات المحاسبية والمالية للشركات أو المؤسسات، بهدف إخفاء حقيقة الوضع المالي أو تقديم صورة زائفة عن الأداء الاقتصادي لتحقيق مصالح غير مشروعة، كجذب المستثمرين أو تفادي دفع الضرائب. وغالباً ما تُنفذ هذه التلاعبات من خلال تأخير تسجيل المصروفات، تضخيم الإيرادات، أو تدوير الأصول، بما يخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا.<sup>4</sup>

أما البيانات الإلكترونية، فقد أصبحت تمثل البنية الأساسية التي تُخزن فيها كافة المعلومات المالية والإدارية للمؤسسات. وفي هذا السياق، يُمكن لأي متدخل تقني أن يقوم بالتعديل على هذه البيانات سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، خاصةً مع توفر أدوات التشفير ووسائل الاختراق الرقمي التي تمكن من الدخول إلى قواعد البيانات وإحداث تغييرات يصعب تتبعها.<sup>5</sup>

ومن الملاحظ أن الجمع بين التزوير المحاسبي والبيانات الإلكترونية يعطي للجريمة الاقتصادية طابعاً شديداً التعقيد، إذ يصعب الفصل بين البيانات المزيفة والنظام المالي الفعلي، مما يتطلب تعاوناً بين الهيئات القضائية والتقنية، واعتماد خبراء في الأمن السيبراني خلال التحقيق. وهذا ما دفع العديد من الدول إلى سن

<sup>1</sup> يوسف بن أحمد، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والمقارن، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2022، ص 134.

<sup>2</sup> محمد شريف، العملات الرقمية وغسل الأموال، منشورات كلية الحقوق - قسنطينة، 2021، ص 65.

<sup>3</sup> سعاد براح، التحقيقات المالية والجرائم الاقتصادية، دار الفكر، الجزائر، 2020، ص 112.

<sup>4</sup> بدر الدين صديقي، الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي المعمق، دار الوراق، بيروت، الطبعة الأولى، 2022، ص 133.

<sup>5</sup> هاني شريف، الجرائم السيبرانية ذات الطابع الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية، 2020، ص 109.

قوانين خاصة بالجرائم الاقتصادية ذات البعد الإلكتروني، مثل قوانين محاربة تبييض الأموال، وغسل الأموال عبر العملات الرقمية، والتزوير المالي عبر البرامج الإلكترونية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث:

#### صعوبة إثبات الركن المادي

يُعدّ الركن المادي أحد العناصر الأساسية لقيام المسؤولية الجنائية في الجريمة الاقتصادية، إذ يتمثل في السلوك الإجرامي المتمثل في الفعل أو الامتناع الذي يُعدّ مخالفاً للقانون الجنائي الاقتصادي. غير أنّ إثبات هذا الركن في الجرائم الاقتصادية يواجه العديد من الصعوبات والعوائق، نظراً للطبيعة الخاصة لهذه الجرائم من جهة، وللتقنيات والأساليب المعقدة التي يستعملها مرتكبوها من جهة أخرى.

#### الفرع الأول:

#### الطابع الغير الملموس للسلوك الإجرامي وعلاقته بصعوبة الإثبات

يمثل الطابع غير الملموس للسلوك الإجرامي أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه السلطات القضائية والهيئات الرقابية عند محاولة إثبات الركن المادي للجريمة، خصوصاً في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمالي. فعلى خلاف الجرائم التقليدية التي تتجسد في أفعال محسوسة وواضحة مثل القتل أو السرقة أو الاعتداء، فإن الجرائم الاقتصادية غالباً ما تتخذ أشكالاً معقدة وغير مباشرة، يصعب رصدها أو الإمساك بها بسهولة. فهذه الأفعال قد تتم عبر عمليات تبدو في ظاهرها مشروعة، لكنها تخفي وراءها نوايا إجرامية أو تهدف لتحقيق مكاسب غير قانونية، مثل التلاعب في الحسابات الختامية، أو إخفاء مصادر التمويل غير المشروع، أو تمرير معاملات تجارية صورية.

وغالباً ما تُمارس هذه الأفعال في بيئة تقنية أو تنظيمية متقدمة، مما يزيد من تعقيد المهمة أمام المحققين. إذ أن غياب الأثر المادي الواضح، مثل بصمات أو أدوات جريمة، يستلزم الاعتماد على مؤشرات ظرفية وتحليل دقيق للوثائق والسجلات والمراسلات الرقمية، وهو ما يتطلب كفاءات فنية وقانونية عالية. كما أن هذه السلوكيات تعتمد في كثير من الأحيان على استخدام ثغرات قانونية أو فراغات تشريعية لتضليل السلطات، مما يجعل التمييز بين ما هو مشروع وما هو مجرم مسألة دقيقة قد تتطلب تفسيرات قانونية متعمقة ومقارنة مع نوايا الفاعل والنتائج المترتبة على الفعل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رجا السالمي، مكافحة الجرائم الإلكترونية ذات البعد المالي، دار ابن عرفة، تونس، 2021، ص 78.

<sup>2</sup> بوزيدي إلياس، غموض الركن المادي في جرائم الأعمال، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 06، العدد 03، 2021، ص ص 1168-1189.

## الفرع الثاني:

### تعقيد الوسائل التقنية والقانونية المعتمدة في ارتكاب الجريمة الاقتصادية

لا يقتصر التحدي في الجرائم الاقتصادية على طبيعتها غير الملموسة فحسب، بل يمتد إلى الوسائل المعقدة التي يُعتمد عليها في ارتكابها، والتي تُعد من العوامل الرئيسية التي تُعقد مسألة كشف الحقيقة الجنائية. ففي العصر الرقمي، أصبح مرتكبو هذا النوع من الجرائم أكثر تطوراً، حيث باتوا يوظفون أدوات تكنولوجية متقدمة لتضليل الجهات الرقابية وإخفاء أثر الجريمة. ومن أبرز هذه الوسائل استخدام البرمجيات المعقدة، والأنظمة المشفرة، والمعاملات البنكية الرقمية التي تتم عبر حسابات في ملاذات ضريبية أو تحت هويات وهمية، إلى جانب إنشاء شركات واجهة (شركات صورية) تُستخدم كغطاء قانوني لتبييض الأموال أو تمرير معاملات مشبوهة.

هذا التعقيد التقني لا يكفي بإخفاء هوية الجاني فقط، بل يمتد أيضاً ليعيق عملية تتبع المال أو كشف سلسلة العمليات المرتبطة بالفعل الإجرامي. فعلى سبيل المثال، قد تمر عملية غسل الأموال عبر عشرات الحسابات في دول مختلفة، تُدار جميعها عن بُعد، وبتشفير يصعب فكه دون أدوات تقنية عالية المستوى. كما أن استخدام العملات المشفرة مثل "البيتكوين" و"الإيثريوم" أضاف بعداً جديداً من الغموض والصعوبة، خاصة مع الطبيعة اللامركزية لهذه الأدوات وصعوبة تتبعها عبر النظام المالي التقليدي.

وما يزيد الأمر تعقيداً هو البنية القانونية المتشابكة التي غالباً ما يعتمد عليها الجناة، إذ يتم استغلال الثغرات القانونية بين التشريعات الوطنية والدولية، وتوظيف الهياكل القانونية المتعددة كالشركات العابرة للحدود والصناديق الاستثمارية المغلقة، مما يُعقد مهمة تكييف الفعل الإجرامي ويُعيق السلطات القضائية في تتبع المتورطين.

أمام هذه التحديات، يصبح التعاون متعدد التخصصات ضرورة لا خياراً. فالقاضي أو المحقق لا يمكنه وحده الإحاطة بجميع الجوانب التقنية والمحاسبية المعقدة لهذه الجرائم، مما يفرض ضرورة إشراك خبراء في المحاسبة الجنائية، والتحليل المالي، والتحقيقات الرقمية، إلى جانب خبراء القانون الدولي والجنائي. غير أن هذا التعاون، رغم ضرورته، قد يؤدي إلى إطالة زمن التحقيق، ورفع تكلفته المادية بشكل كبير، فضلاً عن احتمال تضارب الآراء بين الخبراء، ما قد يؤثر على فعالية الوصول إلى الحقيقة الجنائية.<sup>1</sup>

## الفرع الثالث:

### الامتداد الزمني المركب للجريمة الاقتصادية وأثره على التحقق من الركن المادي

يُعد الطابع الزمني المركب أحد السمات المميزة للجرائم الاقتصادية، وهو ما يضيف عليها مزيداً من التعقيد والصعوبة في التكييف القانوني والإثبات الجنائي. فخلافاً للجرائم التقليدية التي تقع غالباً في لحظة زمنية

<sup>1</sup> فتحي سرور، الجرائم الضريبية، دار النهضة، القاهرة، 1990، ص 124.

محددة أو خلال فترة قصيرة يمكن حصرها بسهولة (كالسرقة، أو القتل، أو الاعتداء)، فإن الجريمة الاقتصادية غالبًا ما تأخذ طابعًا متدرجًا وممتدًا عبر الزمن. فقد تبدأ من خطوة بسيطة تبدو قانونية، ثم تتوالى حلقات من المعاملات أو القرارات الإدارية أو الترتيبات المالية التي تُشكّل في مجموعها الفعل الإجرامي الكامل. وقد لا يظهر الأثر الجرمي إلا بعد أشهر أو سنوات من ارتكاب الفعل الأول، ما يصعب على السلطات تحديد "اللحظة الإجرامية" بدقة.

هذا الامتداد الزمني يطرح إشكاليات قانونية مهمة في تحديد لحظة تمام الجريمة، وبالتالي في حساب آجال التقادم، أو حتى في إثبات الركن المادي للجريمة. كما أن تعدد العمليات وتداخلها عبر فترات طويلة قد يؤدي إلى صعوبة ربط الأسباب بالنتائج، أو تمييز الفعل غير المشروع عن الأنشطة الاقتصادية المشروعة. وهو ما يفتح المجال لتفسيرات متعددة، ويُضعف من صلابة الملف الجنائي أمام المحاكم.

من الناحية الإجرائية، فإن هذا الطابع الزمني المعقد يستوجب إجراء فحص شامل لسلسلة طويلة من الوثائق، والمراسلات، والمعاملات البنكية، والتقارير المحاسبية، الأمر الذي يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، بالإضافة إلى فريق متخصص ومتعدد التخصصات يمكنه تتبع الخط الزمني للجريمة واستنتاج الروابط السببية بينها. ولكن بمرور الوقت، قد تتعرض هذه الوثائق للتلف، أو الفقدان، أو التلاعب من قبل الجناة الذين غالبًا ما يكون لديهم متسع زمني لإخفاء الأدلة أو تزويرها بشكل يجعل اكتشاف الفعل الجرمي أمرًا بالغ الصعوبة.

إلى جانب ذلك، فإن امتداد الجريمة عبر الزمن قد يشمل تغيير أطراف العملية الإجرامية، كأن يتم بيع شركة واجهة، أو تغيير المدراء التنفيذيين، أو حتى وفاة الفاعل الرئيسي، مما يضع عراقيل قانونية إضافية أمام مسار العدالة. كما أن الذاكرة المؤسسية للجهات الرقابية أو الشهود قد تضعف مع مرور الزمن، وتفقد الكثير من التفاصيل المهمة، مما ينعكس سلبًا على فعالية الإثبات.<sup>1</sup>

## الفرع الرابع:

### محدودية شهود العيان في الجرائم الاقتصادية كعائق أمام الإثبات

تُعد قلة شهود العيان من أبرز التحديات التي تعترض مسار إثبات الجريمة الاقتصادية، وتشكل عقبة حقيقية أمام بناء ملف جنائي متكامل ومتين. فعلى عكس الجرائم التقليدية التي غالبًا ما تقع في أماكن مفتوحة أو في ظل ظروف يمكن أن يلاحظها الغير بسهولة، فإن الجريمة الاقتصادية تتم عادة ضمن إطار مغلق، كاجتماعات مجالس الإدارة، أو مكاتب محاسبة، أو عبر مراسلات رقمية وتبادلات بنكية لا تتاح للعامة ولا تخضع للملاحظة المباشرة. وهو ما يؤدي إلى غياب الشاهد المحايد، ويضع المحقق في مواجهة فراغ إثباتي حاد، يتطلب اللجوء إلى وسائل بديلة ومعقدة لكشف الحقيقة.

<sup>1</sup> فتحي سرور، الجرائم الضريبية، مرجع سابق، ص 125.

إضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يكونون على صلة بالوقائع الإجرامية في هذا النوع من القضايا من موظفين، أو شركاء، أو مساهمين يجدون أنفسهم غالبًا في موقف حرج. فإما أنهم متورطون بشكل مباشر أو غير مباشر في الجريمة، ما يجعلهم عرضة للمساءلة، أو أنهم يشعرون بالتهديد والخوف من انتقام محتمل، خاصة في حالة الشركات الكبرى أو المؤسسات ذات النفوذ المالي والسياسي.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني:

#### الركن المعنوي والقصد الجنائي في الجريمة الاقتصادية

لا يكتمل البناء القانوني للجريمة دون توافر عناصرها الثلاثة: الركن الشرعي، الركن المادي، والركن المعنوي. وإذا كان الركن المادي يتمثل في الفعل الخارجي الملموس الذي يصيب مصلحة محمية قانونًا، فإن الركن المعنوي هو الذي يمنح هذا الفعل طابعه الإجرامي من خلال ما ينطوي عليه من نية آثمة أو قصد جنائي. وفي إطار الجرائم الاقتصادية، يكتسي هذا الركن أهمية بالغة نظرًا لما تنسم به هذه الجرائم من تعقيد في الأساليب واحترافية في التنفيذ، ما يجعل التمييز بين الفعل العفوي والفعل المتعمد أمرًا بالغ الدقة. فالفاعل الاقتصادي قد يبدو ظاهريًا ملتزمًا بالقانون، لكنه في الواقع قد يضمّر نية الاحتيال أو الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة، وهو ما لا يمكن إدراكه إلا من خلال تحليل الركن المعنوي بدقة، والكشف عن القصد الجنائي من وراء الفعل. ولا يقتصر هذا القصد على نية الإضرار فقط، بل قد يتوسع ليشمل نية تحقيق ربح غير مشروع أو التهرب من الالتزامات القانونية بوسائل احتيالية أو ملتوية. وانطلاقًا من ذلك، يرمي هذا المبحث إلى تسليط الضوء على خصوصية الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية، من حيث ماهيته وتظاهراته القانونية، ثم الانتقال إلى دراسة القصد الجنائي كمظهر أساسي من مظاهر الركن المعنوي، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين: نخصص الأول لبيان ماهية الركن المعنوي، والثاني لتحليل القصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم.

### المطلب الأول:

#### الركن المعنوي

يُعد الركن المعنوي أحد الأركان الجوهرية في البناء القانوني للجريمة، ولا يمكن تصور قيام المسؤولية الجنائية بدونه. إذ يُعبر عن الصلة النفسية التي تربط بين الجاني والفعل الإجرامي الذي اقترفه، ويكشف عن مدى وعيه وإرادته لارتكاب السلوك المجرم قانونًا. فالقانون الجنائي لا يقتصر على معاقبة من يرتكب فعلاً ماديًا فقط، بل يشترط أن يقترن هذا الفعل بعنصر نفسي يدل على نية الجاني واتجاه إرادته نحو الفعل والنتيجة.<sup>2</sup>

حزاب نادية، خصوصية الركن المعنوي في الجرائم الاقتصادية، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية، جامعة يحي فارس،  
1 المدينة، العدد 03، 2017، ص ص 269-280.

2 فتحي سرور، مرجع سابق، ص 283.

## الفرع الأول:

## تعريفه

الركن المعنوي هو الحالة الذهنية التي يكون عليها الفاعل وقت ارتكاب الجريمة، وهو يتكون من العلم بالفعل المحظور ومن إرادة ارتكابه. فالجريمة العمدية على وجه الخصوص، تفترض أن يكون الجاني على دراية تامة بطبيعة فعله، وأن يقترفه بإرادة حرة. ويشكل هذا العنصر أساساً لتقدير مدى الخطورة الإجرامية للجاني، والتي على ضوءها تُقدّر العقوبة الجنائية<sup>1</sup>.

## أولاً: أهميته في التجريم والعقاب:

لا تقتصر أهمية الركن المعنوي على كونه ركن من أركان الجريمة، بل يتعدى ذلك إلى كونه مبدأً دستورياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة العدالة الجنائية. فالمسألة الجنائية لا تفرض إلا على من امتلك قدرة ذهنية على الفهم والتمييز، وإرادة حرة في الاختيار. وبالتالي، فإن تحقق هذا الركن يُعد معياراً لفهم مدى أهلية الشخص لتحمل المسؤولية الجنائية، خاصة في حالات مثل الجنون أو صغر السن حيث يُنتفى هذا الركن<sup>2</sup>.

## ثانياً: الإرادة والتمييز في ارتكاب الفعل:

تُعد الإرادة والتمييز عنصرين جوهريين لتكوين الركن المعنوي للجريمة، فهما يشكلان القاعدة النفسية التي تُبنى عليها المسؤولية الجنائية. فمن دون توفر هذين العنصرين لا يمكن تصور أن يكون الفاعل مسؤولاً عن سلوكه أمام القانون، لأن الجريمة في جوهرها فعل إرادي يصدر عن إنسان مميز ومدرك لطبيعة ما يصنع.

## 1- الإرادة في ارتكاب الفعل: يقصد بالإرادة في الإطار الجنائي تلك القوة النفسية الواعية التي توجه سلوك

الإنسان نحو غاية معينة باختيار حر. فهي تعني أن يكون الفاعل قد قام بالفعل الإجرامي بمحض إرادته دون أن يكون تحت تأثير إكراه مادي أو معنوي يفقده القدرة على التحكم في أفعاله. وهذه الإرادة يجب أن تكون سليمة وغير مشوبة بأي عيب من عيوب الرضا حتى تُعتمد بها قانوناً.

وتُعد الإرادة أساساً في الجرائم العمدية، إذ إنها تُميز بين الفعل الإجرامي العمدية والفعل العرضي أو غير المقصود. ففي الجريمة الاقتصادية مثلاً، لا يمكن مساءلة الشخص عن التزوير المحاسبي أو التهريب الضريبي إلا إذا ثبت أنه ارتكب الفعل بإرادة واعية لتحقيق منفعة مالية غير مشروعة. أما في حال توافر الإكراه أو الغلط، فإن الإرادة تُنتقص أو تنتفي، ويُنتفي معها الركن المعنوي للجريمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عبد اللطيف، أصول المسؤولية الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 174.

<sup>2</sup> رمزي فاضل، نظرية الجريمة في القانون الجنائي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 99.

<sup>3</sup> قنحي سرور، مرجع سابق، ص 289.

**2- التمييز في ارتكاب الفعل:** أما التمييز، فهو القدرة العقلية التي تمكن الفرد من إدراك طبيعة الفعل الذي يقوم به، وتمييز كونه مشروعاً أو غير مشروع، وهو شرط ضروري لتحميل الفاعل المسؤولية الجنائية. فلا مسؤولية بدون تمييز، لأن غياب التمييز يعني غياب القدرة على إدراك الأثر القانوني للفعل. ويُعد التمييز عنصراً متغيراً بحسب سن الفاعل وحالته النفسية والعقلية. ففي القوانين الجنائية الحديثة، يُفترض أن الطفل غير المميز لا يسأل جنائياً لأنه يفتقر إلى القدرة العقلية الكاملة على فهم أفعاله. كما أن المرض العقلي الذي يُفقد الفرد توازنه النفسي يعد مانعاً من موانع المسؤولية الجنائية، لأنه يضعف التمييز، ويجعل الفاعل في وضع لا يمكن معه أن يُحاسب على أفعاله<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني:

#### أنواع القصد الجنائي (القصد العام والقصد الخاص)

يُعدّ القصد الجنائي حجر الزاوية في الجرائم العمدية، إذ يُعبّر عن الصلة النفسية التي تربط الجاني بالفعل الإجرامي ونتيجته. ويُصنف القصد الجنائي في نطاق القانون الجنائي إلى قصد عام وقصد خاص، ويكمن الفرق الجوهرى بينهما في نية الجاني ومدى اتساع إرادته ونطاق العلم المتوافر لديه أثناء ارتكاب الجريمة.

#### أولاً: القصد الجنائي العام

القصد الجنائي العام هو النية العامة التي تتوافر في كل جريمة عمدية، ويقصد به اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل محظور قانوناً، مع العلم بأنه مخالف للقانون. يقوم هذا النوع من القصد على عنصرين رئيسيين هما: إرادة ارتكاب الفعل والعلم بطبيعته غير المشروعة. ولا يشترط لقيامه أن يكون لدى الجاني غاية خاصة أو نية تحقيق نتيجة معينة.

في الجرائم الاقتصادية، يظهر القصد العام بوضوح في حالات مثل تقديم فواتير محاسبية غير صحيحة أو تسجيل عمليات مالية وهمية بهدف تضليل الجهات الرقابية، إذ يُعد هذا السلوك عمدياً بمجرد توافر إرادة الفعل وعلْم الجاني بعدم مشروعيته، حتى وإن لم تكن لديه نية تحقيق مكسب مالي مباشر<sup>2</sup>.

#### ثانياً: القصد الجنائي الخاص

يتجاوز القصد الجنائي الخاص مجرد إرادة الفعل والعلْم بعدم مشروعيته، إذ يتطلب نية مبيّة أو غرضاً إضافياً يُعد ركناً جوهرياً في بعض الجرائم. فالقصد الخاص يقوم عندما يتجه قصد الجاني إلى تحقيق نتيجة أو هدف معين نص عليه القانون صراحة كشرط لقيام الجريمة.

<sup>1</sup> عبد العزيز سعد، شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 240.

<sup>2</sup> قنحي سرور، مرجع سابق، ص 314.

وفي إطار الجرائم الاقتصادية، يتجلى القصد الخاص في جريمة الرشوة، حيث لا يكفي قبول الموظف العمومي لمبلغ مالي، بل يجب أن يكون ذلك بقصد الإخلال بواجباته الوظيفية أو منح امتياز غير مستحق لطرف ثالث. كذلك في جريمة غسل الأموال، لا يُعاقب الفاعل لمجرد حيازة أموال مشبوهة، بل يجب أن يُثبت أنه أراد إخفاء مصدرها غير المشروع أو تمويه حقيقتها.<sup>1</sup>

### ثالثاً: التمييز وأهميته في التشريعات الجنائية

يمثل التمييز بين القصد العام والقصد الخاص أهمية بالغة في تحديد الوصف القانوني للجريمة، وشروط المسؤولية الجنائية، ودرجة العقوبة، بل قد يؤدي غياب القصد الخاص إلى انتفاء الجريمة من أصلها، حتى وإن كان الفعل في ظاهره مجرمًا. ومن هنا، تبرز صعوبة الإثبات في الجرائم ذات القصد الخاص، حيث يستوجب الأمر تحليل نية الجاني الداخلية من خلال قرائن موضوعية مثل طبيعة الفعل، سياق ارتكابه، والمستفيد منه. وفي كثير من التشريعات المقارنة، ومنها التشريع الجزائري، تم التمييز بوضوح بين الجرائم التي يكفي فيها القصد العام (كالتزوير) وتلك التي لا تقوم إلا على أساس القصد الخاص (كجريمة التهرب الضريبي، التي تشترط نية مسبقة للإفلات من الالتزام الجبائي).<sup>2</sup>

### رابعاً: أثر تخلف القصد الخاص في الجريمة الاقتصادية

في حال غياب القصد الخاص، قد تتحول الجريمة الاقتصادية من فعل عمدي إلى مجرد مخالفة إدارية أو جنحة غير عمدية. فالموظف الذي يُخطئ في إدخال بيانات مالية دون نية الإضرار أو التزوير لا يُعد مرتكباً لجريمة عمدية، وإنما قد يسأل تأديبياً فقط. وهو ما يجعل إثبات القصد الخاص ضرورة قانونية لحماية حقوق الأفراد والشركات من التعسف في التجريم.<sup>3</sup>

## المطلب الثاني:

### خصوصية القصد الجنائي في الجريمة الاقتصادية

تتميز الجريمة الاقتصادية عن باقي الجرائم التقليدية بخصوصية ركنها المعنوي، حيث لا يكفي فيها مجرد ارتكاب الفعل المادي، بل يجب أن يقترن بنية خاصة ومحددة، تنبع من إدراك الجاني لما يقوم به وسعيه لتحقيق غايات مادية غير مشروعة. ويُعدّ القصد الجنائي في هذا السياق أكثر تعقيداً، نظراً لطبيعة الأفعال الاقتصادية التي قد تتم تحت غطاء من الإجراءات الإدارية والقانونية الشكلية، ما يُصعب عملية إثباتها.

<sup>1</sup> نجلاء عبد الحليم، شرح الجرائم الاقتصادية في التشريع الجنائي المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 165.

<sup>2</sup> عبد الله أوهابيه، مرجع سابق، ص 362.

<sup>3</sup> أحمد حسين، الركن المعنوي في الجريمة الاقتصادية بين الافتراض والإقصاء، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، جوان 2020، ص ص 139-159، ص 152.

## الفرع الأول:

## نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة

تُعتبر نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة من بين أبرز عناصر القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية، إذ أن المحاكم غالباً ما تواجه صعوبة في التمييز بين النية الحسنة والنية الإجرامية. في الجرائم الاقتصادية، يُمكن أن تتخذ الجريمة شكلاً من الأفعال التي تبدو للوهلة الأولى مشروعة، ولكنها تُرتكب باستخدام وسائل غير قانونية أو تنطوي على تحايل على القانون بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة. وبالتالي، يُعد من الضروري التمييز بين الجريمة التي يُرتكب فيها نشاط اقتصادي بهدف تحقيق ربح مشروع وبين الجريمة التي يُستخدم فيها التحايل للحصول على مكاسب مالية على حساب الآخرين.

## أولاً: طبيعة نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة:

عند الحديث عن النية المشروعة في الجرائم الاقتصادية، لا يعني ذلك فقط النية لتحقيق ربح أو مكسب مادي، بل يشمل أيضاً الممارسات الاقتصادية التي في ظاهرها تتسم بالشرعية، ولكنها تُنفذ باستخدام وسائل غير قانونية. مثلاً، قد يسعى صاحب شركة إلى زيادة أرباحه من خلال اللجوء إلى التلاعب في الحسابات أو تقديم معلومات مالية مغلوطة في التقارير السنوية للشركة. ففي هذه الحالة، تكون نية تحقيق المصلحة المالية ظاهرة، ولكن الوسيلة المستخدمة لتحقيق هذا الهدف غير مشروعة.

وفقاً للفقهاء القانونيين، النية المشروعة لا تعني دائماً إمكانية التبرير القانوني للفعل المرتكب. حتى وإن كان الهدف من الفعل هو مصلحة مشروعة، فإن الوسيلة المتبعة قد تكون غير قانونية، وبالتالي يتم اعتبار الفعل جريمة اقتصادية. وهذا ينطوي على تعقيد في التعامل مع هذا النوع من القضايا، حيث تتطلب محكمة الجنائيات فحصاً دقيقاً للنية والقصد وراء الفعل، وكذلك الوسائل المستخدمة.<sup>1</sup>

## ثانياً: التمييز بين النية المشروعة والنية الإجرامية:

يجب أن نوضح أن مجرد تحقيق مصلحة مالية، لا يُعد دليلاً على وجود القصد الجنائي. في الواقع، إن مبدأ النية الإجرامية لا يتحقق إلا عندما يكون الشخص قد تعمد ارتكاب الفعل من أجل تحقيق هدف غير مشروع. هنا، تظهر النية الإجرامية بشكل واضح عندما يتعمد الجاني استخدام وسائل غير قانونية لتحقيق مصلحة مالية. ولتوضيح ذلك، يمكن الإشارة إلى حالة يستخدم فيها الشخص التزوير المحاسبي كوسيلة للحصول على تمويلات غير قانونية، على الرغم من أنه في الظاهر يسعى إلى الحفاظ على استمرارية العمل التجاري.

إن التمييز بين النية المشروعة والنية الإجرامية في الجرائم الاقتصادية أمر بالغ الأهمية، حيث يمكن أن يتبنى الجاني مواقف قانونية تدعي حسن النية. ولكن يبقى فحص الوسيلة المستخدمة هو ما يحدد ما إذا كان الفعل

<sup>1</sup> أحمد فؤاد عبد الرحيم، الجرائم الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 172.

يُعتبر جريمة اقتصادية أم لا. وهنا تأتي مسؤولية القضاء في تحديد العلاقة بين النية والوسيلة وتقييمها وفقاً للمعايير القانونية.<sup>1</sup>

تحديداً في تمييز النية المشروعة عن النية الإجرامية واحدة من أكبر التحديات في الجرائم الاقتصادية تتمثل في اختلاف التفسيرات القانونية بشأن ما إذا كان الفعل يستند إلى نية مشروعة أم لا. فغالباً ما يستخدم الجناة الحيل القانونية لإخفاء القصد الجنائي وراء أفعال تبدو مشروعة. على سبيل المثال، قد يتم استخدام بعض المنشآت التجارية لتحقيق أهداف مالية شخصية باستخدام وسائل مشروعة مثل تقديم القروض أو عقود العمل، ولكن هذه الأفعال قد تتضمن تلاعباً أو غشاً في البيانات المالية بما يؤدي إلى ضرر للآخرين. من جهة أخرى، فإن فحص نية الشخص الحقيقية يكون أمراً معقداً، إذ أنه في بعض الحالات قد يتصرف الفرد بطريقة توحى بأنه يسعى لتحقيق مصلحة مشروعة، ولكن في الواقع قد يتبع وسائل غير قانونية للحصول على تلك المصلحة. وبالتالي، يُعتبر التحقيق العميق في هذه القضايا أمراً محورياً لفصل الأنشطة القانونية عن غير القانونية.<sup>2</sup>

### ثالثاً: الآثار المترتبة على نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة:

تؤثر نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة في تحديد مسؤولية الجاني، فالأفعال التي تُرتكب بنية تحقيق مصلحة مالية مشروعة، باستخدام وسائل غير قانونية، تُعتبر جرائم اقتصادية. وعلى الرغم من أن الشخص قد يعتقد أن أفعاله قانونية، إلا أن استخدام وسائل غير مشروعة يُعتبر انتهاكاً للأنظمة المالية والقانونية، ويُؤدي إلى المسؤولية الجنائية. لهذا، يواجه القضاء صعوبة في التعامل مع مثل هذه القضايا، حيث أن القصد الجنائي لا يظهر دائماً بشكل واضح.<sup>3</sup>

بناءً على ما تم تناوله، يظهر أن نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة، رغم كونها عنصراً مشروعةً بحد ذاتها، إلا أنها لا تبرر الوسائل غير القانونية التي قد تُستخدم لتحقيق هذه المصلحة. وهذا يُعد من الأبعاد القانونية المهمة في الجرائم الاقتصادية، حيث يعتمد القضاء على تحليل الوسيلة والنية لا على النتيجة وحدها، لتحديد وجود القصد الجنائي من عدمه.

## الفرع الثاني:

### القصد الاحتمالي والنية الإجرامية

يعد القصد الاحتمالي والنية الإجرامية من المفاهيم الجوهرية في فهم الجرائم الاقتصادية، وذلك لأنهما يعكسان الدوافع العقلية للجاني التي تشكل الأساس في تحديد المسؤولية الجنائية. يعبر كل من المصطلحين عن

<sup>1</sup> نزار مراد، الجرائم المالية والاقتصادية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 2018، ص 215.

<sup>2</sup> جمال الدين عبد القادر، الإثبات في الجرائم الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2020، ص. 129.

<sup>3</sup> أحمد حسين، مرجع سابق، ص 145.

النية الخاصة لدى الجاني أثناء ارتكاب الجريمة، إلا أن لكل منهما دلالات ومعايير مختلفة في تطبيق القانون، وخاصة في الجرائم الاقتصادية.

### أولاً: القصد الاحتيالي

القصد الاحتيالي هو أحد أشكال النية الإجرامية التي تُعنى بحالات خاصة من الجرائم الاقتصادية حيث يهدف الجاني إلى تحقيق مصلحة مالية غير مشروعة من خلال التضليل والخداع. ويعد هذا النوع من القصد أحد أكثر الأركان شيوعاً في الجرائم الاقتصادية مثل التزوير المحاسبي والاحتيال المالي والتهرب الضريبي. يتميز القصد الاحتيالي بعدم اقتناع الجاني بحقيقة وضعه المادي أو المالي، بل يسعى جاهداً لتقديم صورة مغايرة للواقع باستخدام الأساليب المخادعة. في هذا الإطار، يتمثل القصد الاحتيالي في رغبة الجاني في استغلال ثقة الآخرين أو تضليلهم لتحقيق مكاسب مالية على حسابهم. وهذا قد يتضمن تقديم بيانات مالية مزورة أو إخفاء معلومات أو حتى استخدام وثائق غير صحيحة أو غير قانونية بهدف الحصول على مزايا لم يكن من الممكن الحصول عليها بطريقة قانونية.

تتجلى النية الاحتيالية بوضوح في التهرب الضريبي، حيث يسعى الشخص إلى إخفاء دخله الفعلي أو تقديم تقارير مالية مزورة للسلطات الضريبية بهدف تقليل المبالغ المستحقة عليه من الضرائب. تعتبر هذه الجريمة جريمة اقتصادية لأنها تؤثر بشكل مباشر على النظام المالي للدولة، ويهدف الجاني من خلالها إلى تقليل العبء الضريبي بطريقة غير قانونية.

كما تظهر النية الاحتيالية في الفساد المالي من خلال الرشوة، حيث يتعمد الجاني تقديم أو قبول رشوة لتحقيق أهداف مالية غير مشروعة، سواء كان ذلك بتسهيل إجراءات حكومية أو تبادل خدمات أو عقود بطريقة غير قانونية.

من الناحية القانونية، يعد القصد الاحتيالي من أنواع النية المبية التي تترتب عليها عقوبات مشددة، وذلك بسبب تأثيرها على الأفراد والنظام الاقتصادي. فهي تمثل خرقاً مباشراً للثقة المجتمعية والمالية، ما يجعلها واحدة من أخطر الجرائم الاقتصادية.<sup>1</sup>

### ثانياً: النية الإجرامية

النية الإجرامية هي الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الجنائية في أي جريمة، إذ تشير إلى الإرادة المتعمدة للجاني في ارتكاب الفعل المجرم، وهي الأساس الذي يؤكد وجود دافع غير قانوني وراء الفعل المرتكب. في الجرائم الاقتصادية، يكون من الضروري أن يُظهر الجاني نية مسبقة لارتكاب الفعل الاقتصادي المحظور، سواء كان ذلك من خلال التهرب الضريبي أو الاحتيال المالي أو تلاعب المعلومات التجارية.

<sup>1</sup> عبد الله الزهراني، الجرائم الاقتصادية: أحكامها وأبعادها في القانون الجنائي، دار المعرفة، الرياض، 2016، ص 127.

تتمثل النية الإجرامية في الجرائم الاقتصادية في السعي لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. يتسم هذا النوع من النية بأنه أكثر عمومية مقارنة بالقصد الاحتمالي، حيث يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير القانونية التي تضر بالاقتصاد، مثل الاختلاس أو التلاعب في الأسواق المالية أو الممارسات الاحتكارية. في هذا السياق، فإن النية الإجرامية لا تقتصر على الاحتيال أو التضليل بل قد تتضمن العنف الاقتصادي أو التلاعب المتعمد في السوق لتحقيق أرباح غير مشروعة.

تختلف النية الإجرامية في الجرائم الاقتصادية عن الجرائم العادية في كونها قد تعتمد على وسائل غير عنيفة، مثل التلاعب بالمعلومات أو التحايل على الأنظمة الضريبية أو تزوير الوثائق. هذا يعني أن الجريمة الاقتصادية غالبًا ما تتم بواسطة وسائل غير مرئية، مما يجعل تحديد النية الإجرامية أكثر تحديًا، لأن الجاني قد يبدو غير متورط في أي أعمال عنيفة أو مباشرة، ولكنه يكون قد ارتكب فعلاً مخالفًا للقانون بهدف تحقيق مكاسب غير قانونية.

على سبيل المثال، في جريمة التهرب الضريبي، تتمثل النية الإجرامية في رغبة الجاني في إخفاء دخله أو تقليل قيمة الضرائب المستحقة عليه باستخدام أساليب غير قانونية، مثل تقديم بيانات مغلوطة أو تلاعب في السجلات المالية. وفي جريمة الغش التجاري، قد يكون لدى الجاني نية مبية لتضليل المستهلكين أو السلطات بهدف بيع منتجات مغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات لتحقيق أرباح مالية غير مشروعة.<sup>1</sup>

### ثالثًا: الفرق بين القصد الاحتمالي والنية الإجرامية

على الرغم من أن القصد الاحتمالي يمكن اعتباره نوعًا من النية الإجرامية، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في وسائل الفعل وهدف الجريمة. النية الإجرامية تتسم بعمومية أكبر في حين أن القصد الاحتمالي يختص بالتضليل وإخفاء المعلومات والتحايل لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

القصد الاحتمالي يتطلب إرادة متعمدة لارتكاب التحايل على الآخرين من أجل الحصول على مزايا مالية غير مشروعة، بينما النية الإجرامية تشمل مجموعة واسعة من الأفعال الاقتصادية غير القانونية التي قد تتضمن ممارسات مالية غير نزيهة أو تلاعب بالأسواق، ولكنها لا تقتصر على الاحتيال فقط.

الفرق الأساسي بين المصطلحين يظهر في نوع الفعل: في القصد الاحتمالي، الجاني عادة ما يقوم بتنفيذ الفعل عن طريق خديعة أو تحايل، بينما في النية الإجرامية، الجاني قد يتبع أساليب قانونية ظاهريًا ولكنها تهدف إلى الاستفادة المالية غير القانونية.<sup>2</sup>

من خلال هذا التمييز بين القصد الاحتمالي والنية الإجرامية في الجرائم الاقتصادية، يمكن استنتاج أن فهم الدوافع العقلية وراء الفعل يعد أمرًا محوريًا في تحليل المسؤولية الجنائية في هذا المجال. فعندما يكون القصد

<sup>1</sup> محمد عبد الله، مفاهيم القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية، مكتبة الحقوق، القاهرة، 2018، ص 79.

<sup>2</sup> إبراهيم عبد الفتاح، الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي، دار النشر القانونية، 2017، ص 103.

الاحتياالي هو الدافع وراء الجريمة، فإن التحايل أو التضليل يكون العامل الأساسي في تنفيذ الجريمة، بينما النية الإجرامية قد تشير إلى استخدام وسائل غير قانونية بطرق أخرى لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

### المطلب الثالث:

#### الجريمة الاقتصادية كجريمة قسدية

تعتبر الجريمة الاقتصادية من الأنواع التي تتميز بطابع إقتصادي، حيث يعتمد ارتكاب الجريمة الاقتصادية على نية محددة لدى الجاني للقيام بفعل يهدف إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني أو بالآخرين بهدف تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. تتمثل هذه الجرائم في العديد من الأفعال مثل التهرب الضريبي، التزوير المحاسبي، الغش التجاري، وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الأفراد بهدف الحصول على منافع غير قانونية. وبناءً على ذلك، تعتبر الجريمة الاقتصادية جريمة قسدية بامتياز، حيث يركز فيها سلوك الجاني على الإرادة المتعمدة للقيام بالتصرف الإجرامي.

### الفرع الأول:

#### غياب المسؤولية بدون قصد جنائي

في مجال القانون الجنائي، يُعتبر القصد الجنائي أحد العناصر الأساسية التي تحدد المسؤولية الجنائية في الجريمة. إذا تم ارتكاب الجريمة دون وجود قصد جنائي، فإن المسؤولية القانونية عن الفعل قد تكون غائبة، مما يعني الجاني من العقاب أو يؤدي إلى تخفيف المسؤولية. من هنا تأتي أهمية دراسة غياب القصد الجنائي باعتباره أحد المبررات لإعفاء الشخص من المسؤولية الجنائية.

#### 1- تعريف غياب القصد الجنائي: الغياب التام للقصد الجنائي يشير إلى غياب العنصر النفسي الذي يتطلبه

القانون لقيام الجريمة. بعبارة أخرى، إذا ارتكب الشخص فعلاً إجرامياً دون وجود نية واضحة أو رغبة في ارتكاب الجريمة، فقد لا يتم تحميله المسؤولية الجنائية الكاملة. في هذه الحالة، يعامل الفعل كخطأ غير عمدي أو حادث.<sup>1</sup>

#### 2- حالات غياب القصد الجنائي: تتعدد الحالات التي قد يُعتبر فيها غياب القصد الجنائي مبرراً لعدم

تحميل الشخص المسؤولية، ومنها:

- **الخطأ غير العمدي:** يحدث هذا عندما يرتكب الشخص فعلاً غير مقصود يؤدي إلى ضرر، لكن بدون قصد إلحاق الضرر بالآخرين أو دون نية إحداث النتيجة المترتبة على الفعل. مثال على ذلك هو حادث مروري حيث لا يكون السائق قد قصد إلحاق الأذى بالآخرين، لكنه تسبب في إصابة شخص آخر بسبب الإهمال.

<sup>1</sup> عز الدين عبد الله، "القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية"، دار الثقافة القانونية، الطبعة الثانية، 2020، ص45.

- **الدفاع عن النفس:** إذا كان الشخص قد ارتكب الفعل في سياق دفاع مشروع عن نفسه أو عن غيره، فإن غياب القصد الجنائي قد يُعتبر مبرراً للبراءة. في هذه الحالة، لا يُعتبر القصد الإجرامي موجوداً لأن الفعل كان ردّاً على تهديد مباشر.

- **المرض العقلي:** في بعض الحالات، إذا كان الجاني يعاني من مرض عقلي يمنعه من إدراك طبيعة فعله أو من التحكم فيه، فإن القصد الجنائي لا يكون موجوداً، وبالتالي لا يكون مسؤولاً عن الجريمة. تُعتبر هذه الحالة مبرراً لإعفاء الشخص من المسؤولية الجنائية أو لتخفيف عقوبته.

**3- تأثير غياب القصد الجنائي على المسؤولية الجنائية:** إن غياب القصد الجنائي يُعد من أهم العوامل التي تؤثر في درجة المسؤولية الجنائية. في كثير من الحالات، إذا كان الفعل قد تم بدون قصد جنائي، فإن المحكمة قد تفرض عقوبة أخف أو قد تقرر عدم مسؤولية الجاني. في الحالات التي يكون فيها القصد الجنائي غير موجود، قد يُعتبر الفعل جريمة غير عمدية، مما يتطلب قانوناً معاملة مختلفة عن الجرائم العمدية.<sup>1</sup>

### ثانياً: العلاقة بين غياب القصد الجنائي والبراءة:

عند غياب القصد الجنائي، قد يُعتبر الجاني غير مسؤول قانوناً عن الجريمة، مما قد يؤدي إلى البراءة أو التخفيف من العقوبة. هذا يعتمد على القوانين المحلية والنظام القضائي في كل دولة. في بعض الحالات، قد تُعترف المحكمة بوجود "الخطأ غير العمدية" أو "الجهل بالواقع"، مما يساهم في تخفيف العقوبة أو حتى البراءة في حالة الجهل التام بالقانون.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني:

#### التمييز بين الجريمة الاقتصادية والخطأ الإداري

يُعد التمييز بين الجريمة الاقتصادية والخطأ الإداري مسألة بالغة الأهمية في المجال القانوني، نظراً لما يترتب عليه من آثار قانونية مختلفة سواء من حيث طبيعة المسؤولية أو نوع العقوبة. ويكمن جوهر هذا التمييز في الركن المعنوي للفعل، أي النية الكامنة وراء ارتكاب السلوك المخالف.

#### أولاً: تعريف الخطأ الإداري:

الخطأ الإداري هو الفعل الذي يقوم به الموظف أو المسؤول الإداري نتيجة لإهماله أو تقصيره في أداء واجباته القانونية والمهنية. هذا النوع من الأخطاء عادة لا يكون موجهاً نحو الإضرار بأي طرف، لكنه قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، مثل ضياع حقوق الأفراد أو المؤسسات أو المساس بالمصلحة العامة. ويمكن أن

<sup>1</sup> حسن محمد، "مبادئ المسؤولية الجنائية"، دار النهضة القانونية، الطبعة الأولى، 2018، ص 102.

<sup>2</sup> سامي يوسف، "قضايا تطبيق القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2019، ص 88.

يتراوح الخطأ الإداري من إغفال إجراء مهم في التنفيذ إلى اتخاذ قرارات خاطئة تؤدي إلى نتائج غير متوقعة أو غير قانونية.

الخطأ الإداري يُعتبر غالبًا غير جنائي، إذ أن المسؤولية القانونية المترتبة عليه غالبًا ما تكون مسؤولية تأديبية أو إدارية، تتضمن العقوبات مثل الإيقاف المؤقت أو التوبيخ أو حتى الفصل من العمل.<sup>1</sup>

### ثانياً: تعريف المخالفة الاقتصادية:

من ناحية أخرى، المخالفة الاقتصادية هي الأفعال التي تتعارض مع القوانين الاقتصادية أو التجارية أو الأنظمة المالية، والتي تُرتكب بهدف الحصول على مكاسب مالية غير قانونية أو الإضرار بالمصلحة العامة في الاقتصاد. تُعتبر المخالفات الاقتصادية أفعالاً ذات طابع جنائي غالباً، حيث يتعين إثبات وجود قصد جنائي لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة أو النظام المالي.<sup>2</sup>

### ثالثاً: الفرق بين الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية:

الفرق الأساسي بين الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية يكمن في النية وراء الفعل ونتائجه. ففي الخطأ الإداري، عادةً ما تكون النية غير موجودة أو تكون مجرد إغفال أو تقصير من الموظف في أداء واجباته، مما يعني أنه ليس هناك دافع جنائي من وراء الفعل. في المقابل، المخالفة الاقتصادية تُعتبر جريمة عمدية تستهدف تحقيق مكاسب مالية غير قانونية أو التسبب في ضرر اقتصادي، مما يجعل النية الإجرامية عنصراً حاسماً في تصنيف الفعل كمخالفة اقتصادية.

عند حدوث خطأ إداري، فإن العقوبات المترتبة عادةً ما تكون إدارية فقط، مثل المساءلة التأديبية داخل المؤسسة، بينما المخالفات الاقتصادية قد تُجرّم قانوناً وتستوجب فرض عقوبات جنائية مثل السجن والغرامات المالية.<sup>3</sup>

### رابعاً: المسؤولية الجنائية في حالة الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية:

في حالة الخطأ الإداري، لا يمكن تحميل الشخص المسؤول عن الفعل المسؤولية الجنائية، إذا كان الفعل الذي ارتكبه موظف عام أو مسؤول حكومي غير عمدي ولا يشكل جريمة. لكن في حالة المخالفات الاقتصادية، عندما يُثبت وجود القصد الجنائي في ارتكاب الفعل، يصبح الشخص مسؤولاً جنائياً، وتفرض عليه العقوبات المقررة في القانون الجنائي المتعلقة بالاقتصاد، مثل السجن والغرامات المالية.

<sup>1</sup> ميمونة سعاد، الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمبيلت، العدد 04، 2017، ص ص 144-155، ص 145.

<sup>2</sup> إيهب الروسان، خصائص الجريمة الاقتصادية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012، ص ص 73-118.

<sup>3</sup> جمال صالح، "التمييز بين الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية في النظام القانوني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019، ص 112.

الجدل يظهر بشكل خاص في حالة الأخطاء التي قد تدمج بين هذه الجوانب، عندما يُنظر إلى الفعل على أنه كان نتيجة لخطأ إداري في حين أنه أسفر عن جريمة اقتصادية تؤثر على مصالح الأفراد أو المجتمع بشكل أكبر<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث:

#### الركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية

يُعد الركن الشرعي من الأركان الأساسية في تحديد الجريمة الاقتصادية، حيث يركز على مبدأ أساسي في القانون الجنائي وهو "الشرعية". هذا الركن يشمل تحديد مدى توافق الفعل المرتكب مع النصوص القانونية المنظمة للمجال الاقتصادي، وكذلك ضرورة وجود نص قانوني يحدد الفعل كجريمة ويحدد العقوبات المقررة لها. دون وجود هذا النص القانوني الذي يجرم الفعل، لا يمكن اعتبار هذا الفعل جريمة حتى لو كانت أضراره الاقتصادية واضحة.

### المطلب الأول:

#### مفهوم الركن الشرعي للجريمة الاقتصادية

الركن الشرعي للجريمة يعد من الأركان الأساسية التي يعتمد عليها تحديد ما إذا كان الفعل يُعتبر جريمة أم لا. إن هذا الركن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ "الشرعية" الذي يُعتبر أساساً في معظم الأنظمة القانونية الحديثة، حيث ينص على أن الجريمة لا يمكن أن تُعتبر جريمة إلا إذا كان هناك نص قانوني واضح يحدد الفعل المجرم والعقوبات المقررة له. بناءً على ذلك، يشترط الركن الشرعي أن يكون الفعل الذي ارتكبه الجاني مُجرماً بموجب نص قانوني صريح ومعروف، وأن تتم محاكمته بناءً على هذا النص.

### الفرع الأول:

#### تعريف الركن الشرعي للجريمة الاقتصادية

الركن الشرعي عبارة عن تكييف قانوني يحدد مدى عدم المشروعية للسلوك، ويتم ذلك عن طريق الرجوع إلى النصوص العقابية في قانون العقوبات والقوانين المكملة لها، حيث تنفرد هذه النصوص بتطبيق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات وإضفاء صفة عدم المشروعية على السلوك فبهذا نجد أنه لا يمكن لأي جريمة أن تتحقق دون قيام الركن الشرعي في الأصل. ولكن يختلف الأمر بالنسبة للجرائم الاقتصادية لأن المشرع خرج خروجاً صريحاً في تطبيق الأحكام العامة في مثل هذه الجرائم ويتجسد ذلك في حلول السلطة التنفيذية محل التشريعية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سامي محمود، "الجوانب القانونية لمسؤولية الموظف العام بين الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية"، مجلة القانون الجنائي، العدد 45، 2021، ص 123.

<sup>2</sup> بوسعيد علي، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2007، ص 63.

وعليه يقصد بالركن الشرعي للجريمة الصفة غير المشروعة للفعل هذه الصفة التي خلقها نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل، وقد نصت المادة 01 ق.ع على أنه: "لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون"<sup>1</sup>، ويعني مبدأ الشرعية حصر الجرائم والعقوبات في نصوص القانون فيختص بتحديد الأفعال التي تعتبر جرائم وبيان أركانها، وفرض العقوبات على هذه الأفعال، ومفاد ذلك أن بيان الجرائم والعقوبات هو عمل من أعمال المشرع وحده. يفرض مبدأ الشرعية الجنائية النص على الجريمة والعقوبة في الجانب الاقتصادي وهو ما أدى إلى عدم خروج التشريع الاقتصادي عن ذلك، إلا أنه ونظرا لسرعة تطور الجريمة<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني:

#### أهمية الركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية

يُعد الركن الشرعي أحد الأركان الأساسية للجريمة بصفة عامة، لكنه يكتسي أهمية خاصة في الجرائم الاقتصادية، نظراً لتعقيد هذا النوع من الجرائم وتشابك عناصرها. فالركن الشرعي يتمثل في وجود نص قانوني صريح يُجرّم الفعل ويُحدّد العقوبة المترتبة عليه، وهو ما يُترجم القاعدة الجنائية الراسخة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص". غير أن هذا المبدأ يواجه تحديات متزايدة في ميدان الجريمة الاقتصادية، بسبب الطبيعة المتغيرة والسريعة لهذا النوع من النشاط الإجرامي، والذي يتأثر بشكل مباشر بالتطورات التكنولوجية، والابتكارات المالية، والانفتاح المتزايد للأسواق العالمية<sup>3</sup>.

في كثير من الأحيان، يجد القاضي أو المحقق نفسه أمام أفعال تجارية أو مالية قد تبدو في ظاهرها مشروعة، لكنها تُستغل في سياقات احتيالية أو تهدف إلى تحقيق أرباح غير قانونية، مثل التلاعب في أسعار البورصة، أو استخدام العقود الصورية، أو استغلال الثغرات القانونية للتهرب الضريبي. وفي ظل هذا التعقيد، يصبح من الصعب حسم ما إذا كان الفعل يُشكّل جريمة اقتصادية فعلية أم لا، خاصة إذا لم يكن هناك نص قانوني واضح يُجرّم ذلك السلوك تحديداً. وهذا ما يجعل الركن الشرعي ضرورة لا غنى عنها لضمان الأمن القانوني، وحماية الأفراد من التعسف، وتحديد المجال الفاصل بين المباح والمحرم في المعاملات الاقتصادية<sup>4</sup>.

### المطلب الثاني:

#### النصوص القانونية المنظمة للجريمة الاقتصادية

تعد الجريمة الاقتصادية من الجرائم التي تشكل تهديداً جاداً للاقتصاد الوطني والإقليمي، لما لها من تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. وتتنوع النصوص القانونية التي تنظم هذه الجرائم وفقاً

<sup>1</sup> المادة 01، قانون العقوبات، مصدر سابق.

<sup>2</sup> عبد الله سليمان، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، القسم العام، الجزء الأول، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص 73.

<sup>3</sup> عبد الله أهائية، مرجع سابق، ص 91.

<sup>4</sup> لخشين مصطفى، الخصوصية في الجرائم الاقتصادية وتدخل القاضي الجنائي في الحقل الاقتصادي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 640-652.

للأنظمة القانونية الوطنية والدولية، وتختلف بحسب طبيعة الفعل المرتكب (مثل التهرب الضريبي، التزوير المحاسبي، غسل الأموال، الرشوة، والفساد الإداري). وتعد هذه النصوص ضرورية لحماية النظام الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية.

## الفرع الأول:

### القوانين الخاصة (مكافحة الفساد، الصرف، الصفقات العمومية)

تتسم الجرائم الاقتصادية بتعقيدها وتشابكها مع النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة، مما يفرض ضرورة وجود تشريعات خاصة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية وضمان عدم انحرافها نحو الأفعال غير المشروعة. تشكل القوانين الخاصة المرتبطة بمكافحة الفساد، تنظيم الصرف، وتنظيم الصفقات العمومية الأسس القانونية التي تساهم بشكل مباشر في تقليص الفساد وضمان العدالة الاقتصادية.

#### أولاً: قانون مكافحة الفساد:1

يعد قانون مكافحة الفساد من أداة التشريعات القانونية التي تهدف إلى الحد من الظواهر السلبية التي تؤثر على سير النظام الاقتصادي الوطني. يتمثل الفساد في استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، ويشمل الرشوة، والاختلاس، وغسل الأموال، وتلاعب العقود، وغيرها من الأفعال التي تشكل تهديداً للأمن الاقتصادي والاجتماعي.

تتعدد الإجراءات التي يتضمنها قانون مكافحة الفساد، بدءاً من تخصيص أجهزة رقابية، مثل هيئات مكافحة الفساد، ووصولاً إلى تعزيز الشفافية في عمل الهيئات العامة والخاصة. يحدد هذا القانون العقوبات المناسبة ضد الأفراد أو الكيانات القانونية المتورطة في فساد إداري أو مالي، حيث تساهم تلك العقوبات في ردع الجريمة الاقتصادية وحماية الأموال العامة. تشمل القوانين في معظم الدول آليات تكفل للمواطنين والمواطنات حرية الإبلاغ عن حالات الفساد، وهو ما يعزز من ثقافة الشفافية والمساءلة.

#### ثانياً: قانون الصرف:2

يُعتبر قانون الصرف من القوانين الحاكمة للتعاملات المالية بين الدول، والتي تشمل تحويل الأموال بين البنوك الوطنية والأجنبية، وشراء وبيع العملات الأجنبية. يهدف هذا القانون إلى تقنين عمليات التبادل التجاري الدولي وحماية الاقتصاد الوطني من تلاعبات السوق السوداء وتهريب الأموال عبر الحدود.

يلعب هذا القانون دوراً كبيراً في منع غسل الأموال وتحويل الأموال بشكل غير قانوني، مما يساعد في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية والنظام المالي بشكل عام. تشكل القوانين الخاصة بالصرف أداة مهمة لضبط

<sup>1</sup> قانون رقم 06-01، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر عدد 14، صادرة في 8 مارس 2006، المعدل والمتمم.

<sup>2</sup> قانون رقم 09-23، مؤرخ في 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي المصرفي، ج.ر عدد 43، المؤرخة في 27 يونيو 2023.

المعاملات المالية التي قد تؤدي إلى عمليات تمويل الإرهاب أو التهرب من دفع الضرائب، حيث تنظم وتحظر أنشطة مثل التلاعب بأسعار الصرف، واستخدام الأدوات المالية بطرق غير مشروعة. تشمل هذه القوانين عادةً على نصوص تحد من تدهور الاقتصاد الوطني بسبب التحويلات المالية غير المشروعة، مما يعزز من نزاهة السوق المالي.<sup>1</sup>

### ثالثاً: قوانين الصفقات العمومية:<sup>2</sup>

تعد الصفقات العمومية من المجالات التي تساهم بشكل كبير في تسهيل العمليات الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص. تحكم قوانين الصفقات العمومية تنظيم وتخصيص العقود الحكومية المخصصة لتنفيذ مشروعات عامة، مثل بناء الطرق، أو شراء السلع والخدمات من قبل الحكومة. تهدف هذه القوانين إلى ضمان أن تكون هذه الصفقات خالية من أي مظاهر فساد أو استغلال للسلطة.

تعتبر الشفافية والنزاهة في إتمام الصفقات العمومية من المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم هذه الأنشطة، حيث تُنظم هذه القوانين جميع مراحل الصفقة من بداية الإعلان عنها، مروراً بتقديم العروض، إلى توقيع العقود وتنفيذ المشاريع. كما أنها تضع معايير للمنافسة العادلة بين الشركات، وتحدد الإجراءات القانونية التي تضمن عدم حدوث تلاعب أو فساد في هذا السياق. فوجود قوانين رادعة ضد من يخالف هذه الإجراءات، يساهم بشكل فعال في الحد من الفساد الذي قد يحدث عند تخصيص الأموال العامة لمشروعات غير ذات جدوى أو عند وجود محاباة في اختيار الشركات.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني:

#### التحديات التشريعية لملاحقة الأفعال الاقتصادية الحديثة

إن التحديات التي تواجه التشريعات لملاحقة الجرائم الاقتصادية الحديثة تمثل حجر الزاوية في نجاح مكافحة هذه الجرائم. وتختلف هذه التحديات من حيث طبيعتها وتعقيداتها نتيجة للابتكارات التكنولوجية، وتعدد المجالات الاقتصادية، وتنوع طرق ارتكاب هذه الجرائم عبر الحدود. كما أن الجرائم الاقتصادية الحديثة تتطلب إطاراً قانونياً مرناً وسريع الاستجابة، وهو ما يعكس حاجة التشريعات الحالية إلى تحديثات مستمرة لتواكب التحولات الحاصلة في هذا المجال.

<sup>1</sup> براج منير، دراسات قانونية لمكاتب الصرف في ظل القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص ص 169-182.

<sup>2</sup> قانون رقم 23-12، مؤرخ في 5 غشت 2023، يحدد قواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر عدد 51، الصادرة بتاريخ 6 غشت 2023.

<sup>3</sup> بوزبرة سهيلة، مبدأ الشفافية ورقمنة قطاع الصفقات العمومية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص 3567-3581.

**أولاً: التحديات في التكيف مع الابتكارات التكنولوجية:**

الابتكارات التكنولوجية التي شهدتها العقود الأخيرة ساعدت بشكل كبير في تسهيل ارتكاب الجرائم الاقتصادية الحديثة. فقد أصبحت التقنيات الرقمية، مثل الإنترنت، وسيلة رئيسية للأفراد والشركات في ارتكاب جرائم مثل الاحتيال الإلكتروني، وغسل الأموال، وتزوير البيانات المالية. هذه الجرائم تُعد من الأفعال غير التقليدية التي تقتصر إلى قاعدة قانونية واضحة يمكن استنادها عليها لملاحقتها، حيث لا تتماشى القوانين القديمة مع أساليب ارتكاب هذه الجرائم.<sup>1</sup>

على سبيل المثال، عمليات الاحتيال المالي التي تتم عبر الإنترنت أو التلاعب بالبيانات المالية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أو البيانات الكبيرة (Big Data) تتطلب تشريعات جديدة تواكب طبيعة هذه الأنشطة التي تتجاوز حدود القوانين التقليدية. بينما كانت القوانين التقليدية موجهة لجرائم مثل السرقة أو التزوير التي تحدث في الأماكن المادية، فإن الجرائم الإلكترونية غالباً ما تكون غير ملموسة، وتحتاج إلى تكنولوجيا متطورة لملاحقتها وتقديم الأدلة الكافية أمام المحكمة.<sup>2</sup>

**ثانياً: تحديات التنسيق بين الأنظمة القانونية الدولية:**

لا شك أن الجرائم الاقتصادية الحديثة، مثل غسل الأموال وتهريب الأموال عبر الحدود، تعتبر من الجرائم العابرة للحدود الوطنية. وهذا التحدي يتطلب تنسيقاً دولياً بين الأنظمة القانونية لضمان معالجة هذه الجرائم بفعالية. لكن هناك العديد من العراقيل القانونية والسياسية التي قد تعرقل هذا التنسيق، بما في ذلك عدم التوافق بين القوانين المحلية والأطر القانونية الدولية.

على سبيل المثال، بعض الدول لا تعترف في قوانينها بحالات معينة من الجرائم الاقتصادية التي تُعد جريمة في دولة أخرى. وهذا يخلق فجوات قانونية تُستغل من قبل الأفراد أو الشركات لارتكاب الجرائم الاقتصادية دون الخوف من المساءلة. كما أن غياب الاتفاقات الدولية الفعالة بين الدول حول طرق جمع الأدلة ومتابعة الجرائم الاقتصادية يعوق تقدم ملاحقة المجرمين. وبناءً عليه، يتطلب الأمر إصلاحات قانونية وتعاوناً دولياً أكثر فاعلية، مثل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد وغسل الأموال.<sup>3</sup>

**ثالثاً: تحديات في ضمان المساءلة والشفافية:**

إن غياب الشفافية في العمليات التجارية والإدارية يعزز من فرص الفساد المالي والتلاعب. ومن المعلوم أن العديد من الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها الأفراد أو الشركات تعتمد على استغلال الثغرات القانونية أو

<sup>1</sup> محمود شرقي، تأثير تطور تكنولوجيا المعلوماتية على تنامي الجريمة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 12، 2015، ص ص 179-193.

<sup>2</sup> بن علو حورية؛ واضح حورية، دور الذكاء الاصطناعي في محاربة الغش المالي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 02، جويلية 2025، ص ص 322-342.

<sup>3</sup> قيشاح نبيلة، الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد 04، العدد 02، ص ص 947-963.

تلاعبهم بالبيانات المالية لتضليل السلطات القانونية. على سبيل المثال، يمكن أن تقوم الشركات بتقديم تقارير مالية غير دقيقة أو مُزورة لتجنب دفع الضرائب أو التلاعب بالأسواق المالية. وهو ما يعزز الحاجة إلى إصلاحات تشريعية تضمن الشفافية في المعاملات المالية.

تشمل هذه الإصلاحات القانونية تعزيز لوائح الإفصاح المالي، وزيادة الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية، وكذلك إنشاء منصات قانونية حديثة تسمح بالتحقق من المعاملات المالية في الوقت الفعلي. ومع استخدام الأدوات التقنية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يمكن الحد من هذه الظاهرة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث:

#### خصوصية التجريم في المجال الاقتصادي

خصوصية التجريم في المجال الاقتصادي هي ظاهرة حديثة تنطوي على توسيع نطاق تطبيق التشريعات الاقتصادية التي يمكن أن تشمل القطاع الخاص، بما يسمح له بالمشاركة الفعالة في التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الاقتصادية. يتزامن هذا التحول مع تطور الأدوات القانونية والتقنية التي تساهم في مواجهة الجرائم الاقتصادية، والتي تتطلب معرفة متخصصة وإجراءات متقدمة لا يمكن تحقيقها بالطرق التقليدية التي تقتصر على الهيئات العامة. في هذا الإطار، تصبح الشركات والهيئات الخاصة شريكاً فاعلاً في عملية التحقيق في الأفعال الاقتصادية غير المشروعة، مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، والتلاعب بالأسواق المالية.

### الفرع الأول:

#### النصوص الغامضة أو العامة

إن النصوص القانونية هي أداة أساسية لتنظيم حياة الأفراد والجماعات داخل المجتمعات المختلفة، وتعد الأساس الذي يقوم عليه النظام القضائي في أي دولة. ومع ذلك، قد تكون بعض هذه النصوص غامضة أو عامة، مما يسبب العديد من الصعوبات في تفسيرها وتطبيقها بشكل عادل ودقيق، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالجرائم الاقتصادية التي تتسم بالتعقيد. النصوص الغامضة أو العامة تشكل تحدياً رئيسياً ليس فقط فيما يتعلق بتطبيق القانون، ولكن أيضاً في ضمان العدالة والمساواة بين الأفراد.

#### أولاً: تعريف النصوص الغامضة أو العامة:

النصوص القانونية الغامضة أو العامة هي تلك التي تتسم بمحدودية في الدقة أو التفصيل، بحيث تكون غير قادرة على تحديد بشكل واضح أو دقيق الإجراءات أو القواعد التي يجب اتباعها. تميل هذه النصوص إلى استخدام عبارات واسعة أو مفتوحة، مثل "الظروف الاستثنائية" أو "الممارسات غير المشروعة"، مما يسمح

<sup>1</sup> بوهنتالة أمال؛ بن العامر وليد، الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، المجلد 08، العدد 02، ص ص 414-428.

بتفسير واسع قد يختلف من شخص لآخر. وتؤدي هذه النصوص إلى وجود مجال للتفسير المتعدد، ما يترتب عليه تطبيق غير موحد في مختلف القضايا<sup>1</sup>.

### ثانياً: أسباب غموض النصوص القانونية:

هناك عدة عوامل قد تساهم في غموض النصوص القانونية، ومن أبرزها:

- **التوسع في استخدام مصطلحات غير محددة:** تستخدم بعض التشريعات مصطلحات غامضة لا تُحدد بشكل دقيق معانيها. على سبيل المثال، يمكن أن تذكر بعض النصوص أن "أي نشاط اقتصادي مضر بالاقتصاد الوطني" يعد غير قانوني، وهو تعبير واسع قد يصعب تحديده بدقة، ما يخلق فجوة في التطبيق الفعلي للقانون. وهذا النوع من الغموض يمكن أن يكون مفيداً في بعض السياقات التي تتطلب مرونة قانونية، لكنه يصبح مشكلة في الحالات التي تتطلب تطبيقاً دقيقاً للقانون.

- **الضغط الزمني وغياب الدراسة التفصيلية:** في بعض الأحيان، قد تواجه السلطات التشريعية ضغطاً زمنياً لإصدار قوانين جديدة أو تعديل القوانين القديمة بشكل سريع، دون الأخذ في الاعتبار أهمية صياغة النصوص بشكل دقيق. هذا يؤدي إلى نصوص غير واضحة قد تفتقر إلى التفاصيل اللازمة التي تتيح تفسيرات دقيقة لمجموعة من القضايا القانونية، بما في ذلك الجرائم الاقتصادية المعقدة.

- **الرغبة في شمولية النصوص القانونية:** في بعض الحالات، قد تصاغ النصوص القانونية بشكل عام جداً بهدف تغطية أكبر عدد ممكن من الحالات والظروف. ومع ذلك، على الرغم من أن هذه النصوص قد تتيح المرونة اللازمة، إلا أنها في نفس الوقت قد تترك مجالاً واسعاً لتفسيرها بشكل قد يتسبب في تباين النتائج في تطبيق القانون<sup>2</sup>.

### ثالثاً: حلول للتغلب على غموض النصوص القانونية:

في مواجهة التحديات التي تخلقها النصوص القانونية الغامضة، توجد بعض الحلول التي يمكن أن تساعد في تقليل هذه المشكلة:

- **التحديد الدقيق للمصطلحات:** يجب أن يتم التأكد من أن المصطلحات المستخدمة في النصوص القانونية محددة وواضحة. يمكن أن يتم تحديد مفاهيم مثل "الأنشطة غير المشروعة" أو "التصرفات المضرة" بشكل دقيق لتجنب التفسير الواسع لهذه العبارات.

- **التعديل المستمر للنصوص:** من المهم أن تقوم السلطات التشريعية بتعديل النصوص القانونية بشكل مستمر لتواكب التغيرات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن تكون النصوص قادرة على الاستجابة بشكل سريع وفعال للتطورات الجديدة في المجالات الاقتصادية.

<sup>1</sup> جمال ناصر، "الأسباب القانونية والتفسيرية للغموض في النصوص القانونية"، دراسة قانونية، 2020، ص 66.

<sup>2</sup> جمال ناصر، "مرجع سابق، ص 77.

- الاستعانة بالخبراء: قبل صياغة النصوص القانونية، ينبغي أن تتم استشارة الخبراء القانونيين والاقتصاديين لضمان أن النصوص التي يتم صياغتها تتسم بالدقة والوضوح وتستجيب بشكل مناسب للمتغيرات القانونية والاقتصادية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني:

#### اختلاف التأويل القضائي

إن التأويل القضائي هو جانب أساسي في تطبيق النصوص القانونية، إذ يتطلب من القضاة تفسير وتوضيح معاني النصوص القانونية بناءً على الوقائع التي بين أيديهم. هذا التفسير أو التأويل قد يختلف من قاضٍ إلى آخر، ومن قضية إلى أخرى، خاصة في المجالات المعقدة مثل الجرائم الاقتصادية التي تشمل مفاهيم غير تقليدية، مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، والتزوير المحاسبي. يمكن أن يكون لهذا الاختلاف في التأويل آثاراً كبيرة على العدالة القانونية وعلى كيفية تطبيق القوانين الاقتصادية، مما يجعل من الضروري تحليل هذا الموضوع بشكل أعمق.

#### أولاً: تعريف التأويل القضائي:

التأويل القضائي يمكن تعريفه بأنه "العملية التي يقوم من خلالها القاضي بتفسير النصوص القانونية بطريقة تتماشى مع الحقائق الواقعية والحالات المعروضة أمامه". وهذا لا يعني فقط تطبيق النصوص القانونية بالحرف، بل يتطلب من القاضي النظر إلى السياق الأوسع للنصوص القانونية واستخدام مجموعة من المبادئ القانونية والتشريعية للوصول إلى تفسير دقيق للنص. ومع ذلك، يختلف التأويل القضائي في الجرائم الاقتصادية عن غيره من الجرائم التقليدية، نظراً لتطور الأساليب الاقتصادية واستخدام الأدوات المالية المعقدة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: أسباب اختلاف التأويل القضائي:

إن اختلاف التأويل القضائي ليس مجرد مسألة ترتبط بوجهات نظر القضاة، بل هو أيضاً نتيجة لعدة عوامل أخرى تتداخل مع بعضها البعض، ومن أبرز هذه العوامل:

الاختلافات الفلسفية والإيديولوجية للقضاة: تتأثر القضايا الاقتصادية بتوجهات القاضي الفلسفية. فبعض القضاة قد يرون في تفسير النصوص القانونية ضرورة لمواكبة تطورات النظام الاقتصادي المعاصر، بينما قد يفضل آخرون التفسير التقليدي الذي يلتزم بنصوص القانون حرفياً للاختلاف في المدارس القانونية: يمكن أن تختلف مدارس القانون في تفسير النصوص، ما بين التشدد في تطبيق القوانين أو المرونة في تأويلها. فالقانون المدني قد يفضل التفسير الضيق والصرامة في تطبيق النصوص، بينما في القانون العام قد يكون التفسير أكثر

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 80.

<sup>2</sup> سمية أوثن، تأويل القاضي الإداري للنصوص القانونية وأثره في سد القصور في القانون الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، عدد 17، جانفي 2018، ص ص 596-611، ص 597.

مرونة التغييرات الاقتصادية والتقنية: مع تطور الأنشطة الاقتصادية وانتشار المعاملات المالية المعقدة، تظهر تحديات في كيفية تطبيق القوانين على الأفعال الاقتصادية الحديثة. فالتقدم في تكنولوجيا المعلومات والنظم المالية قد يخلق نصوصاً قانونية غامضة تحتاج إلى تأويل دقيق الفرق بين التشريع المحلي والدولي: في بعض الأحيان، تتداخل القوانين المحلية مع القوانين الدولية، خاصة في الجرائم الاقتصادية ذات الطابع العابر للحدود. يمكن أن يختلج بين قاضٍ محلي وآخر دولي في كيفية تفسير النصوص القانونية في سياقات متعددة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سمية أوثن، مرجع سابق، ص 602.

**الفصل الثاني: المساءلة الجنائية عن الجريمة  
الاقتصادية في التشريع الجزائري**

## الفصل الثاني: المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري

تعد الجريمة الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة القانونية المعاصرة، لا سيما في الدول التي تسعى إلى تحقيق استقرار اقتصادي ونمو مستدام. وفي الجزائر، كما في العديد من الدول، باتت الجرائم الاقتصادية تهدد الاقتصاد الوطني والنظام المالي، مما يقتضي أن تولي التشريعات اهتمامًا خاصًا بمكافحة هذه الأنواع من الجرائم. وتشمل الجريمة الاقتصادية مجموعة واسعة من الأفعال التي تمس القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل التلاعب بالأسواق، الفساد، غسل الأموال، والتهرب الضريبي، وغيرها من الجرائم التي تسهم في زعزعة الثقة في النظام المالي وتعيق التنمية الاقتصادية.

يهدف هذا الفصل إلى دراسة المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، من خلال تحليل مفهوم هذه الجرائم، نطاق المساءلة الجنائية المتعلقة بها، آثارها القانونية والاجتماعية، وأخيرًا أنواع الجرائم الاقتصادية التي يعالجها النظام القانوني الجزائري. وسيتناول الفصل أيضًا النصوص القانونية التي تندرج تحت هذا الإطار، مع التركيز على التشريعات الحديثة التي تم سنّها لمكافحة الفساد والجرائم المالية. كما سيتناول الفصل أهمية تعزيز آليات المساءلة الجنائية في مواجهة هذه الجرائم من خلال تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، مما يعكس التوجهات الحديثة في التشريع الجزائري لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية. وفي هذا السياق، سيتم الاستناد إلى أطروحة الدكتوراة سامية إيت مولود، التي قدمت تحليلًا معمقًا لهذه المسائل في دراستها حول المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية. يسعى هذا الفصل إلى تقديم فهم شامل ومتكامل لهذه القضايا من خلال دراسة المعايير القانونية التي تحكم المساءلة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في الجزائر، وتأثير هذه القوانين على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> براهيم عبد القادر، الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري: المفهوم، الأنواع، والمسؤولية الجنائية، الجزائر: دار هومة، (2020)، ص. 67-45

## المبحث الأول:

### نطاق المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في القانون الجزائري

تعتبر الجرائم الاقتصادية من التحديات الكبيرة التي تواجه الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم، حيث تمس هذه الجرائم الاقتصاد الوطني، وتؤثر على استقراره، مما يستدعي تحركًا قانونيًا قويًا لمكافحتها. في الجزائر، مع تطور التشريعات الاقتصادية والحاجة الملحة لحماية النظام المالي والاجتماعي من الأضرار الناتجة عن الجرائم الاقتصادية، قام المشرع بتحديد نطاق المساءلة الجنائية لهذه الجرائم، مما يعكس حرص الدولة على ضبط هذه الأنشطة والحد من آثارها السلبية.

الجريمة الاقتصادية، كما يتم تعريفها في القانون الجزائري، هي تلك الأفعال الإجرامية التي يتم ارتكابها في سياق الأنشطة الاقتصادية والتي تُلحق ضررًا بالغًا بالاقتصاد الوطني أو بمصالح الأفراد والمؤسسات. تتنوع هذه الجرائم بشكل كبير وتشمل التلاعب بالأسواق، الفساد المالي، غسل الأموال، التهرب الضريبي، وتزوير المستندات الاقتصادية.

إن الجريمة الاقتصادية يمكن أن تتخذ أشكالًا متعددة، بدءًا من الجرائم البسيطة التي تشمل تهريب الأموال أو بيع السلع غير القانونية، وصولًا إلى الجرائم المعقدة التي تتعلق بغسل الأموال أو التلاعب في الأسواق المالية. وتؤثر هذه الجرائم على الاقتصاد بشكل مباشر، سواء من خلال تقويض ثقة المستثمرين، أو الإضرار بالموارد المالية للدولة.<sup>1</sup>

يُعتبر تحديد نطاق المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في القانون الجزائري أمرًا بالغ الأهمية، لأن نطاق هذه المساءلة يتحدد وفقًا للمسؤولية الجنائية المقررة للأفراد والمؤسسات على حد سواء. ومن خلال التشريعات الجزائرية، يمكن تقسيم نطاق المساءلة الجنائية إلى عدة مجالات رئيسية تشمل الأفراد، المؤسسات، والأفعال الإجرامية ذات الطابع الاقتصادي.

يتمثل العنصر الأساسي في نطاق المساءلة الجنائية في الأفراد الذين يرتكبون الجرائم الاقتصادية. يشمل ذلك كل من الموظفين الحكوميين، موظفي القطاع الخاص، ورجال الأعمال الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الجرائم. يمكن أن تشمل الجرائم التي يرتكبها الأفراد التلاعب بالبيانات المالية، تقديم تقارير ضريبية مزورة، الرشوة، أو التلاعب بأسواق المال، وهذه الأفعال قد تؤدي إلى المساءلة الجنائية بفرض عقوبات تتراوح بين الغرامات الكبيرة والسجن.

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تعزيزًا لهذا النوع من المساءلة من خلال القوانين الجديدة التي تجرم الأفعال الاقتصادية الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يتوسع نطاق المسؤولية الجنائية ليشمل الأفراد في قطاع الأعمال، الذين قد يقومون بخداع المستثمرين أو تلاعبهم بالمعلومات الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مزواري عبد القادر، "الجرائم الاقتصادية في الجزائر: تحليل قانوني"، دار هومة، 2017، ص 45.

<sup>2</sup> بلخيري محمد، "القانون الجزائري لمكافحة الفساد"، دار النشر الجامعية، 2018، ص 72.

## المطلب الأول:

### نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأشخاص

تُعتبر المساءلة الجنائية من الأسس القانونية التي تُعنى بضمان استقرار النظام العام وحماية القيم المجتمعية من خلال تحديد الأشخاص الذين يمكن تحميلهم المسؤولية عن الأفعال المجرّمة قانونًا. ويُشكّل نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأشخاص محورًا أساسيًا في تنظيم العلاقة بين الفرد والمجتمع، حيث يتم تحديد من يُمكن اعتباره مسؤولًا جنائيًا وفقًا للشروط والمعايير القانونية التي تضمن تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون.

يشمل هذا النطاق دراسة مدى انطباق المسؤولية الجنائية على فئات مختلفة من الأشخاص، بدءًا من الأفراد الطبيعيين وصولًا إلى الشخصيات الاعتبارية مثل الشركات والمؤسسات. كما يرتبط هذا النطاق بعدة معايير أساسية، منها: الأهلية الجنائية، التي تُحدد بناءً على عوامل مثل سن المسؤولية الجنائية ومدى توافر الأهلية العقلية، إضافة إلى الاعتراف بوضعيات قانونية خاصة لبعض الفئات، مثل الأطفال والقصر، الذين تُراعى ظروفهم الخاصة في تحديد مستوى المسؤولية الملقاة عليهم.

علاوة على ذلك، تُثار إشكاليات قانونية مهمة في هذا السياق، أبرزها تلك المتعلقة بالإعفاءات من المسؤولية الجنائية بناءً على ظروف استثنائية مثل الإكراه، أو الغلط في الفعل، أو انتفاء الإرادة بسبب عوامل خارجية أو داخلية. كما يتضمن هذا النطاق مناقشة مسؤولية الشخصيات الاعتبارية التي تُشكل تحديًا قانونيًا، حيث يبرز التساؤل حول مدى إمكانية محاسبة هذه الكيانات كمجموعة أو تحميل المسؤولية لأفراد معينين داخلها.

من ناحية أخرى، تُولي النصوص القانونية اهتمامًا كبيرًا لضمان تحقيق العدالة الجنائية دون تعسف، حيث يتم وضع ضوابط صارمة لتجنب تحميل الأفراد أو الجهات مسؤولية جنائية دون مبررات قانونية واضحة وصریحة. ومن هنا، تُعدّ دراسة نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأشخاص عنصرًا محوريًا في بناء نظام جنائي عادل ومتوازن، يُحقق الردع العام ويحفظ الحقوق الفردية في الوقت ذاته.

## الفرع الأول:

### المسؤولية الجنائية للفرد (الموظف، المدير، العامل الاقتصادي)

في إطار التشريع الجزائري، تكتسب المسؤولية الجنائية عن الجرائم الاقتصادية أهمية خاصة، لا سيما من حيث تحديد الأشخاص الذين يمكن أن يُحملوا المسؤولية عن الأفعال الإجرامية التي تُرتكب في مجال الاقتصاد. يتوزع نطاق المساءلة الجنائية بين الأفراد العاملين في المؤسسات العامة والخاصة، ويشمل الموظفين، المديرين، والعاملين الاقتصاديين في مختلف القطاعات. ومن خلال هذا الفرع، سيتم التطرق إلى المسؤولية الجنائية لهؤلاء الأفراد وفقًا للمرجعية القانونية الجزائرية.

### أولاً: المسؤولية الجنائية للموظف العمومي:

الوظف العمومي يُعد من أبرز الأشخاص الذين يمكن أن يُحملوا المسؤولية الجنائية في حال ارتكابهم لجرائم اقتصادية. فالموظفون في القطاع العام يعهد إليهم بالإشراف على الأموال العامة وتنظيم المعاملات الاقتصادية التي تشمل جميع التعاملات المالية والإدارية. وفقاً للقانون الجزائري، يتم محاسبة الموظف العمومي في حالة ارتكاب أي فعل غير قانوني يؤثر على الاقتصاد الوطني، مثل التلاعب بالعقود، التهريب الضريبي، أو الفساد المالي.<sup>1</sup>

ويشمل القانون الجزائري في ذلك أيضاً الحالات التي يكون فيها الموظف قد استخدم منصبه لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المال العام. تنص المادة 119 من قانون العقوبات الجزائري على أنه في حالة ثبوت الجريمة الاقتصادية من قبل الموظف العمومي، يُعاقب بالحبس أو الغرامة وفقاً لما تتطلبه درجة الجريمة المرتكبة.<sup>2</sup>

### ثانياً: المسؤولية الجنائية للمدير:

المدير، سواء في المؤسسات العامة أو الخاصة، قد يتحمل المسؤولية الجنائية في حالة ارتكاب جرائم اقتصادية ضمن نطاق عمله. إذا ثبت تورطه في التلاعب بالبيانات المالية أو مخالفة القوانين التي تحكم القطاع الاقتصادي، يمكن أن يخضع للعقوبات التي تفرضها القوانين الجزائية. فالمسؤولية الجنائية للمدير تشمل الأفعال التي يرتكبها أثناء ممارسة أعماله، سواء في إدارة المؤسسات أو في اتخاذ قرارات تؤدي إلى أضرار اقتصادية. يمكن للمدير أن يكون مسؤولاً عن تسيير الأموال أو العقود أو اتخاذ قرارات تؤثر على سير الأنشطة الاقتصادية في المؤسسة. هذا النطاق من المسؤولية لا يقتصر على المدير فقط، بل يمكن أن يمتد إلى مستوى المساهمين الرئيسيين في الشركة في حال كان لهم دور مباشر في ارتكاب الجرائم الاقتصادية. في حال ثبوت تورط المدير، يمكن أن يُعاقب بالسجن أو بالغرامة، بالإضافة إلى تدابير أخرى مثل إغلاق المؤسسة التي يشرف عليها.<sup>3</sup>

### ثالثاً: المسؤولية الجنائية للعامل الاقتصادي:

العامل الاقتصادي، الذي يشمل الأفراد الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية اليومية سواء في القطاع العام أو الخاص، يمكن أن يكون مسؤولاً أيضاً عن الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها أثناء عمله. في هذه الحالة، يمكن أن يكون العامل قد شارك في أنشطة غير قانونية مثل التلاعب بالبيانات المالية، التهريب، أو التلاعب في الأسواق. المسؤولية الجنائية للعامل الاقتصادي تتحدد وفقاً للدرجة التي شارك فيها في الجريمة.

<sup>1</sup> إيت مولود، سامية، "المسؤولية الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص 121.

<sup>2</sup> مزواري عبد القادر، مرجع سابق، ص 88.

<sup>3</sup> بلخيري محمد، مرجع سابق، ص 58.

الأفعال التي قد يعاقب عليها القانون تتضمن التلاعب بأسعار السلع، الفساد المالي، أو التلاعب بالبيانات الاقتصادية. يحدد القانون الجزائري عقوبات للسلوكيات غير القانونية التي تشمل السجن أو الغرامات المالية، مع احتمال حرمان العامل من ممارسة الأنشطة الاقتصادية لفترة زمنية<sup>1</sup>.

### رابعاً: المسؤولية الجنائية في حالة العامل في المؤسسات الخاصة:

أما بالنسبة للعاملين في المؤسسات الخاصة، فإنهم يتحملون أيضاً المسؤولية الجنائية عن أي جرم اقتصادي يشارك فيه، سواء كان ذلك في التلاعب بالسجلات المالية أو في الممارسات غير القانونية مثل استغلال المال العام أو التهرب من الضرائب. وكما هو الحال بالنسبة للمديرين، فإن قانون العقوبات الجزائري يفرض المسؤولية الجنائية على العاملين في الشركات الخاصة إذا تم إثبات تورطهم في هذه الجرائم الاقتصادية<sup>2</sup>. تعتبر المسؤولية الجنائية للعامل في المؤسسات الخاصة جزءاً من المسؤولية المؤسسية العامة التي تهدف إلى الحفاظ على نزاهة الأسواق وحمايتها من الممارسات الضارة. تتراوح العقوبات من الغرامات المالية إلى السجن، ويمكن أن تشمل أيضاً حظر مزاولة الأعمال الاقتصادية لفترة معينة<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني:

#### المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي (الشركة والمؤسسة العمومية الاقتصادية)

#### أولاً: تطور مبدأ مساءلة الشخص المعنوي في القانون الجزائري:

تطورت النظرة إلى الشخص المعنوي في القانون الجنائي الجزائري بعد ما كان في السابق يُستبعد تماماً من مجال المساءلة الجنائية، حيث كانت العقوبات تُسلط فقط على الأشخاص الطبيعيين. غير أن الممارسة الواقعية أظهرت تورط العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في أفعال تضر بالمصلحة العامة، ما دفع بالمشروع إلى التدخل من خلال القانون 04-15 الذي أضاف أحكاماً خاصة بمسؤولية الأشخاص المعنويين، لتُصبح هذه الكيانات خاضعة للعقوبات في حال ارتكاب أفعال مجرّمة باسمها أو لفائدتها.

#### ثانياً: شروط قيام المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي:

يتطلب قيام المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي توافر جملة من الشروط، أبرزها أن تُرتكب الجريمة من قبل أحد المسيرين أو الممثلين القانونيين للشخص المعنوي، وأن يكون الفعل قد تم لفائدة هذا الأخير أو باسمه. ولا يشترط القانون ثبوت المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي حتى يُدان الشخص المعنوي، مما يُعبر عن استقلالية واضحة لهذه المسؤولية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إيت مولود، سامية، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> بلخيري محمد، مرجع سابق، ص 69.

<sup>3</sup> إيت مولود، سامية، مرجع سابق، ص 155.

<sup>4</sup> قنيشي محمد، "السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الاقتصادية"، دار العلوم، الجزائر، 2016، ص 89.

### ثالثاً: نطاق المسؤولية في الشركات والمؤسسات العمومية الاقتصادية:

تمتد مسؤولية الشخص المعنوي لتشمل جميع الكيانات ذات الطابع القانوني المعترف بها، سواء كانت شركات خاصة أو مؤسسات اقتصادية عمومية. وتُعامل هذه الأخيرة معاملة واحدة أمام القانون طالما توفرت الشروط القانونية للمساءلة، حيث لا يُعتد بطبيعة الكيان بل بالفعل المرتكب وصفته.<sup>1</sup>

### رابعاً: العقوبات المقررة للشخص المعنوي:

ينص قانون العقوبات الجزائري على عقوبات متعددة يمكن توقيعها على الشخص المعنوي عند ثبوت الجريمة، ومنها الغرامة المالية، تعليق النشاط، الإغلاق المؤقت أو النهائي، أو حتى الحل الكامل للكيان القانوني. وتُراعى هذه العقوبات خطورة الجريمة ودرجة تأثيرها على النظام العام الاقتصادي.

### المطلب الثاني:

#### نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأفعال

تُعدّ المساءلة الجنائية من أهم الآليات القانونية التي تهدف إلى الحفاظ على النظام العام وحماية القيم الأساسية في المجتمع، من خلال تحديد الأفعال التي تُشكّل خرقاً للقانون وتستوجب تدخل السلطة العقابية. ويُشكّل تحديد نطاق هذه المساءلة من حيث الأفعال المرتكبة محوراً أساسياً في بناء النظام الجنائي، إذ يُعنى بتحديد ما إذا كان الفعل محلّ المساءلة يُشكّل جريمة وفقاً للنصوص القانونية المعمول بها، وما إذا توافرت فيه أركان الجريمة. ويؤثر هذا النطاق العديد من الإشكاليات، خصوصاً فيما يتعلق بالتمييز بين الأفعال المجرّمة والأفعال المباحة، وبين الفعل التام والشروع، إضافة إلى الأفعال الإيجابية والأفعال السلبية. لذلك، فإن دراسة نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأفعال تكتسي أهمية بالغة في تحقيق العدالة الجنائية وضمان عدم التوسع في تقييد الحريات دون مبرر قانوني صريح.

### الفرع الأول:

#### الأفعال المجرّمة في الجريمة الاقتصادية (الرشوة – التزوير – التهرب الضريبي)

#### أولاً: الأفعال المجرّمة المرتكبة في إطار النشاط الاقتصادي:

تشمل الأفعال الموجبة للمساءلة الجنائية في المجال الاقتصادي طيفاً واسعاً من الممارسات التي تتعارض مع القوانين التجارية والمالية، كالغش في التعاقد، والفساد، واستغلال النفوذ، والتزوير في الحسابات، والإفلاس الاحتيالي. وهذه الأفعال قد تصدر عن أفراد أو كيانات معنوية في سياق ممارسة نشاط اقتصادي، وتخضع لمجموعة من النصوص القانونية، أبرزها قانون العقوبات والقوانين الخاصة بالتجارة والاستثمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بومعروف عبد الحق، "الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري"، ط.1، دار المعرفة، الجزائر، 2019، ص122.

<sup>2</sup> بوزيد عبد الكريم، "الجرائم الاقتصادية والمالية في القانون الجزائري"، دار هومة، الجزائر، 2020، ص71.

### ثانيا: الأفعال الماسة بالمال العام والوظيفة الاقتصادية:

تُعد الأفعال التي تمس المال العام من أخطر صور الجريمة الاقتصادية، لا سيما عندما تصدر عن موظفين عموميين أو مسيرين لمؤسسات اقتصادية تابعة للدولة، مثل اختلاس الأموال العمومية أو إساءة استعمال الوظيفة لأغراض خاصة. فهذه الجرائم تهدد استقرار الاقتصاد الوطني وتُضعف الثقة في الإدارة العمومية. ولهذا وضع المشرع لها عقوبات مشددة، كما ألزم بالإبلاغ عنها من قبل الأجهزة الرقابية.<sup>1</sup>

### ثالثا: الأفعال المخالفة للتنظيم الجبائي والجمركي:

يتسع نطاق المساءلة ليشمل الأفعال المخالفة للتشريع الضريبي والجمركي، ومنها التهرب الضريبي، التصريح الكاذب، التلاعب في الفواتير، وتهريب السلع عبر الحدود دون احترام الإجراءات القانونية. وتخضع هذه الجرائم إلى رقابة صارمة من طرف إدارة الضرائب والجمارك، وتُعاقب بموجب قوانين خاصة إضافة إلى النصوص العامة في قانون العقوبات.<sup>2</sup>

### رابعا: الأفعال ذات الطابع الدولي والعابر للحدود:

فرضت العولمة الاقتصادية وتطور المعاملات المالية الدولية ظهور جرائم اقتصادية عابرة للحدود مثل غسل الأموال، الرشوة الدولية، وتمويل الإرهاب. وقد استجاب القانون الجزائري لهذه التحديات من خلال إدراج نصوص تجرم هذه الأفعال وفقاً للاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وتفعيل آليات التعاون القضائي مع الدول والمنظمات الدولية المختصة.<sup>3</sup>

### 1- جريمة الرشوة:

تُعد الرشوة من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد شفافية المعاملات وتضرب مصداقية المؤسسات، إذ تؤثر سلباً على سير العدالة والمساواة وتُضعف الثقة في الإدارة العامة. وتتحقق الرشوة عندما يتلقى الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة منفعة مادية أو معنوية، مقابل قيامه بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباته. كما يمكن أن تمتد إلى القطاع الخاص خاصة مع تزايد الخواص والتعاقد بين الدولة والقطاع الخاص، مما جعل المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته يدرج هذه الجريمة ضمن أولويات السياسة العقابية، وحدد لها عقوبات رادعة، تتراوح بين السجن والغرامات المالية مع إمكانية الحجز والمصادرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عموري نوال، "الفساد في القانون الجزائري: دراسة قانونية تحليلية"، ط.1، دار الفجر، الجزائر، 2018، ص55.  
<sup>2</sup> رزيقة تغريب، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ص ص 305-319، ص 312.  
<sup>3</sup> لعريبي هشام، "الجريمة الاقتصادية في ضوء الاتفاقيات الدولية"، دار النخلة، الجزائر، 2019، ص 88.  
<sup>4</sup> أيت مولود، سامية، مرجع سابق، ص195.

## 2- جريمة التزوير:

يُعتبر التزوير من الأفعال الإجرامية التي تنطوي على المساس بالحقيقة في المحررات الرسمية أو العرفية بهدف الإضرار بالغير أو تحقيق منفعة غير مشروعة، وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للأمن الاقتصادي للدولة. وتبرز خطورته خاصة في المجال الاقتصادي، حين يتم تزوير الوثائق التجارية أو المحاسبية أو التصاريح المالية من أجل الحصول على امتيازات ضريبية أو تسهيلات بنكية، أو حتى تضليل أجهزة الرقابة الجنائية. ويجرم القانون الجزائري التزوير بموجب المواد من 214 إلى 219 من قانون العقوبات، ويشدد العقوبة إذا ارتكب التزوير من قبل موظف عمومي أو في إطار نشاط اقتصادي منظم.

## 3- جريمة التهرب الضريبي:

يُشكل التهرب الضريبي تحديًا حقيقيًا لاقتصاديات الدول النامية، ومنها الجزائر، إذ يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة وخلل في التوازن المالي العمومي. ويقصد به كل سلوك أو فعل يقوم به المكلف بالضريبة لتقليل أو إلغاء الالتزام الضريبي عبر وسائل غير مشروعة كإخفاء الأرباح الحقيقية، التلاعب في الفواتير، استخدام شركات وهمية، أو التصريح المغلوط. ويمتاز هذا النوع من الجرائم بالذكاء والسرية، مما يصعب اكتشافه إلا عبر لجان تدقيق ومراقبة مالية متخصصة. وقد تبنى المشرع الجزائري نصوصًا في القانون الجنائي والمالي تُجرّم هذه الأفعال، مع فرض جزاءات مالية وجنائية على مرتكبيها، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات الإدارة الجنائية للكشف عن المخالفات.<sup>1</sup>

من خلال ما تم التطرق إليه، يتضح أن الجرائم الاقتصادية في الجزائر تشمل مجموعة واسعة من الأفعال التي تمس أساس النظام الاقتصادي والاجتماعي، ومنها الرشوة، التزوير، والتهرب الضريبي. هذه الأفعال لا تؤثر فقط على الاقتصاد الوطني، بل تقوض الثقة في المؤسسات وتحرم الخزينة العمومية من مواردها. وقد استجاب المشرع الجزائري لذلك من خلال فرض عقوبات رادعة، تتنوع بين السجن والغرامات المالية والمصادرة، مع تكثيف الرقابة على المؤسسات الاقتصادية لضمان استقرار النظام المالي والمحاسبي. تعتبر هذه الجرائم بمثابة تهديد مباشر للتنمية الاقتصادية ولعدالة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

## الفرع الثاني:

### الشروط القانونية للمساءلة (القصد الجرمي – العلاقة بالنشاط الاقتصادي)

#### أولاً: القصد الجرمي في الجريمة الاقتصادية

يُعد القصد الجرمي من أهم أركان المساءلة الجنائية، ويقصد به توفر النية والعلم لدى الجاني عند ارتكابه الفعل الإجرامي. وفي الجرائم الاقتصادية، يتميز هذا القصد غالبًا بطابعه الخاص، إذ أن الفاعل في العادة يكون

<sup>1</sup> رزيقة تغريبت، مرجع سابق، ص 306.

على درجة من الوعي والمعرفة بخطورة فعله، خاصة في بيئات العمل الإداري أو التجاري، ما يدل على أن الجريمة ناتجة عن إرادة واعية لتحقيق مكاسب غير مشروعة. ولا يُشترط في القصد الجرمي أن يكون مباشراً، بل يكفي أن يكون الجاني مدركاً بأن فعله غير قانوني وله أثر على النظام الاقتصادي، مثل تزوير فواتير أو تقديم تصريحات كاذبة.

### ثانياً: العلاقة بالنشاط الاقتصادي

لا يمكن قيام المسؤولية الجنائية عن الجريمة الاقتصادية إلا إذا كانت الأفعال المرتكبة مرتبطة بالنشاط الاقتصادي، سواء على مستوى الإنتاج أو التوزيع أو التداول أو الجباية. وتُعد هذه العلاقة شرطاً جوهرياً، إذ أن تكييف الفعل باعتباره اقتصادياً يخضع لمعايير دقيقة تتعلق بطبيعة النشاط والسياق الذي وقع فيه الفعل، ومدى تأثيره على السوق أو المصلحة المالية العامة أو استقرار المؤسسات الاقتصادية. على سبيل المثال، لا يُعتبر التزوير جريمة اقتصادية ما لم يكن متعلقاً بوثيقة مالية أو تجارية تؤثر على حركة المال أو الضرائب. يتضح من خلال ما سبق أن المساءلة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري لا تكتمل إلا بتوفر شروط موضوعية أساسية، على رأسها القصد الجرمي، الذي يعكس نية الجاني الواعية في ارتكاب الفعل المجرم، والعلاقة المباشرة بين هذا الفعل والنشاط الاقتصادي. هذان الشرطان يضمنان تمييز الجرائم الاقتصادية عن غيرها من الأفعال المجرّمة، ويؤسسان لقيام المسؤولية الجنائية الدقيقة والعادلة، بما يحمي الاقتصاد الوطني ويكافح الانحرافات المالية والمحاسبية.

### المبحث الثاني:

#### آثار المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية

يتجلى الأثر الأول للمساءلة الجنائية في إنزال العقوبة المقررة قانوناً بالجاني، والتي تختلف باختلاف طبيعة الجريمة وظروف ارتكابها. وتشمل العقوبات السالبة للحرية كالحبس أو السجن، والعقوبات المالية كالغرامات، إضافة إلى العقوبات التبعية مثل المنع من الترشح للمناصب أو ممارسة النشاط الاقتصادي. ويهدف هذا الأثر إلى تحقيق الردع العام والخاص، ورد الاعتبار للضحية والمجتمع.

تؤدي الإدانة بجريمة اقتصادية إلى آثار على الصعيد المهني، منها فقدان الوظيفة العمومية، أو المنع من تقلد مناصب المسؤولية في الشركات أو الإدارات. كما قد تُقضي إلى التشطيب من السجلات المهنية، خاصة في حالة المهنيين المعتمدين مثل المحاسبين أو الخبراء. وتحرص بعض القوانين الخاصة على ربط الأهلية المهنية بعدم وجود سوابق تتعلق بجرائم الفساد أو الغش أو التهريب.

تمتد آثار المساءلة الجنائية إلى المؤسسة التي ينتمي إليها الجاني، خاصة إذا كانت الجريمة الاقتصادية مرتبطة بمنصب أو نشاط إداري أو تجاري. فقد يؤدي ذلك إلى زعزعة ثقة الشركاء، وتراجع الأسهم في السوق، أو فقدان الامتيازات الجبائية والدعم المالي. كما تُفرض أحياناً غرامات باهظة أو تصفية المؤسسة، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي أو القطاع المعني.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن عيسى عبد الرحمان، "الفساد المالي وآثاره على التنمية الاقتصادية"، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 84.

## المطلب الأول:

### الآثار القانونية والتنظيمية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية

يترتب عن المساءلة الجنائية لجريمة اقتصادية آثار قانونية متعددة، تبدأ بالعقوبة الأصلية التي يفرضها القاضي، مثل الحبس أو الغرامة، وتمتد إلى العقوبات التبعية والتكميلية، كالمصادرة أو الحرمان من الحقوق المدنية. وتؤدي الإدانة أيضاً إلى تسجيل سوابق جنائية في السجل العدلي، ما يُفيد مستقبلاً المراكز القانونية للمدان ويؤثر على أهليته في الترشح أو التوظيف في مناصب حساسة، خاصة في القطاع العام أو المؤسسات المالية.<sup>1</sup>

وتفرض بعض النصوص القانونية في الجزائر، كقانون مكافحة الفساد 06-01، جزاءات مشددة على مرتكبي جرائم المال العام، تتضمن غرامات مالية كبيرة وعقوبات سالبة للحرية قد تصل إلى عشرين سنة، وذلك بحسب جسامة الفعل والأضرار المترتبة عليه.<sup>2</sup>

تُسفر المساءلة الجنائية كذلك عن آثار تنظيمية على مستوى المؤسسات، خاصة العمومية منها. فمجرد متابعة أحد المسؤولين بجريمة اقتصادية قد يستدعي فتح تحقيق إداري داخلي، وإعادة النظر في طرق التسيير والتدقيق المالي. كما تُجبر المؤسسة على اعتماد آليات للشفافية والمحاسبة، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية تفادياً لتكرار الانحرافات.

ومن الآثار التنظيمية أيضاً تجميد نشاط المؤسسة بقرار إداري أو قضائي مؤقت في حال الاشتباه في تورطها المؤسسي، كما قد تُمنع من المشاركة في الصفقات العمومية لفترة زمنية محددة، ما ينعكس على صورتها ويدفعها لمراجعة أنظمتها الداخلية.<sup>3</sup>

تُظهر الآثار القانونية والتنظيمية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية أن هذا النوع من الجرائم لا يقتصر أثره على مرتكب الفعل فحسب، بل يمتد إلى المحيط القانوني والتنظيمي الذي ينتمي إليه. إذ تؤدي العقوبات القانونية إلى تقييد الحريات والحقوق، بينما تدفع الآثار التنظيمية بالمؤسسات إلى مراجعة هياكلها وأساليب تسييرها، مما يُبرز الطابع الردعي والإصلاحي للمساءلة الجنائية في التشريع الجزائري.

## الفرع الأول:

### العقوبات الجنائية الخاصة بالجرائم الاقتصادية

تُعد العقوبات الجنائية أحد أبرز مخرجات المساءلة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية، وتتنوع بحسب نوع الجريمة وخطورتها على النظام العام الاقتصادي. وقد ميّز المشرع الجزائري بين العقوبات الأصلية كالسجن

<sup>1</sup> بن طيب محمد، "القانون الجنائي للأعمال: دراسة تحليلية وتطبيقية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، ص 133.

<sup>2</sup> شريفي يوسف، "شرح قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01"، دار المعرفة، الجزائر، 2019، ص 97.

<sup>3</sup> أيت مولود سامية، مرجع سابق، ص 238.

والغرامة، والعقوبات التكميلية كالمصادرة والمنع من ممارسة الوظائف أو الترشح للمناصب العمومية، بالإضافة إلى العقوبات التبعية التي قد تسري بقوة القانون دون حاجة للنطق بها في الحكم القضائي.

ففي جريمة الرشوة مثلاً، نصّ قانون العقوبات الجزائري في المادة 126 على الحبس من سنتين إلى عشر سنوات، وغرامة مالية مضاعفة لقيمة المنفعة المتحصل عليها. أما في حالة التزوير في المحررات التجارية أو الرسمية، فتتص المادة 214 على الحبس من خمس إلى عشر سنوات، مع إمكانية الحكم بالمصادرة والمنع من ممارسة الوظيفة العمومية.<sup>1</sup>

وفيما يخص جريمة التهرب الضريبي، فقد تضمن القانون رقم 02-04 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، عقوبات جنائية صارمة، حيث يعاقب كل من يتهرب من التصريح بالضرائب أو يقدم بيانات غير صحيحة بالحبس الذي قد يصل إلى خمس سنوات، إضافة إلى غرامات تعادل ضعف المبالغ غير المصرّح بها، مع إمكانية فرض غرامات تأخيرية أو تجميد الحسابات البنكية.

وتعكس هذه العقوبات توجّه المشرّع نحو الردع الشديد لمرتكبي الجرائم الاقتصادية لما لها من تأثير مباشر على المال العام والثقة العامة في النظام الإداري والاقتصادي، إذ تشكّل هذه الجرائم تهديداً صريحاً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.<sup>2</sup>

تبرز العقوبات الجنائية المقررة للجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري كأداة ردع فعّالة لمواجهة أشكال الانحراف المالي والإداري، إذ تنوعت بين السالبة للحرية والمالية والتكميلية، لتتناسب مع خطورة كل جريمة وأثرها على الاقتصاد الوطني، ما يعكس توجه الدولة نحو حماية المال العام وتعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات.

### الفرع الثاني:

#### التدابير المكّمة والاحترافية في الجرائم الاقتصادية

إلى جانب العقوبات الأصلية، نصّ التشريع الجزائري على مجموعة من التدابير المكّمة والاحترافية التي تُفرض على مرتكبي الجرائم الاقتصادية، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، وهي تدابير تهدف إلى تعزيز الردع ومنع تكرار السلوك الإجرامي، فضلاً عن حماية النظام العام الاقتصادي ومصادقية المؤسسات العمومية.

من بين أبرز هذه التدابير المنع من الترشح للمناصب الانتخابية أو شغل الوظائف العامة، حيث نصّ قانون العقوبات في المواد الخاصة بالفساد والرشوة على إمكانية الحكم بمنع المحكوم عليه من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، كأن يُمنع من التصويت أو الترشح، وهو ما يؤثر مباشرة على مستقبله المهني والاجتماعي، ويُعدّ وسيلة فعّالة لعزل العناصر غير النزيفة عن مراكز التأثير والقرار.

<sup>1</sup> بن طيب محمد، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> رزيقة تغريبت، مرجع سابق، ص 315.

## الفصل الثاني: المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري

ومن التدابير المهمة أيضًا الإقصاء من الصفقات العمومية، حيث تسمح التشريعات الجزائرية، كقانون الصفقات العمومية المعدل، للهيئات الرقابية والقضائية بمنع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المدانين في جرائم اقتصادية من التعاقد مع الدولة لفترة زمنية محددة، قد تصل إلى خمس سنوات أو أكثر حسب جسامة الفعل، ويُسجّل اسم المؤسسة في القوائم السوداء للجهات الرسمية.<sup>1</sup>

كما يُمكن أن تشمل التدابير الاحترازية فرض الرقابة القضائية، أو إغلاق المؤسسة محل الجريمة مؤقتًا، أو سحب التراخيص منها، وهي إجراءات لا تهدف إلى العقاب، بل إلى حماية المصلحة العامة وضمان عدم استخدام الهيكل المؤسسي كأداة للإجرام الاقتصادي.<sup>2</sup>

تُعد التدابير المكتملة والاحترازية عنصرًا جوهريًا في مواجهة الجريمة الاقتصادية، إذ لا تكفي بالعقاب بل تهدف إلى الوقاية المستقبلية وحماية النظام العام الاقتصادي، من خلال منع الجناة من الترشح، أو إقصائهم من الصفقات العمومية، أو إغلاق مؤسساتهم، ما يعكس الطابع الوقائي والسياسي لهذه التدابير ضمن السياسة الجنائية الحديثة.

### المطلب الثاني:

#### الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية

تُشكل المساءلة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية إحدى الأدوات الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني وتعزيز العدالة الاجتماعية، لكنها تُخلف آثارًا تتجاوز العقوبات الفردية لتؤثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. وتنقسم هذه الآثار إلى شقين رئيسيين: الآثار الاقتصادية التي تمس النمو والاستقرار المالي للدولة، والآثار الاجتماعية التي تطل الثقة العامة والاستقرار الاجتماعي.

### الفرع الأول:

#### الآثار الاقتصادية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية

تُعدّ الجرائم الاقتصادية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، لما تُسببه من خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة. وتنعكس المساءلة الجنائية عن هذه الجرائم في عدة آثار اقتصادية رئيسية:

#### أولاً: التأثير على المال العام والاستثمارات:

تؤدي الجريمة الاقتصادية إلى تبيد الموارد العامة واختلاس الأموال، مما يزيد من العجز المالي للدولة. وعند المساءلة الجنائية، تسعى الدولة إلى استرداد الأموال المنهوبة، لكنها غالبًا ما تتحمل تكاليف إضافية لإجراء

<sup>1</sup> آيت مولود سامية، مرجع سابق، ص 253.

<sup>2</sup> صديقي عبد الله، "السياسة الجنائية في مكافحة الفساد المالي في الجزائر"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2020، ص 198.

## الفصل الثاني: المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري

التحقيقات والمحاكمات. كما أن انتشار هذه الجرائم يُضعف الثقة في بيئة الاستثمار، ويؤدي إلى عزوف المستثمرين الأجانب والمحليين عن ضخ أموالهم في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

### ثانياً: التأثير على المؤسسات الاقتصادية:

قد تُفضي المساءلة الجنائية إلى إغلاق المؤسسات المدانة أو تقليص نشاطها نتيجة للعقوبات المفروضة، مثل الغرامات المالية الضخمة أو المنع من التعاقد مع الدولة. يؤدي ذلك إلى تراجع أداء القطاعات الاقتصادية المتأثرة، مما يُعرقّل النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات البطالة<sup>2</sup>.

### ثالثاً: تعزيز الشفافية والحوكمة:

بالرغم من الأضرار الآنية، تُسهم المساءلة الجنائية في دفع المؤسسات إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز الشفافية في المعاملات، وهو ما ينعكس إيجابياً على المدى الطويل من خلال استقرار الاقتصاد وزيادة الكفاءة الإنتاجية<sup>3</sup>.

## الفرع الثاني:

### الآثار الاجتماعية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية

إلى جانب الأثر الاقتصادي، تُخلف المساءلة الجنائية تداعيات اجتماعية ملحوظة، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل:

### أولاً: فقدان الثقة بالمؤسسات:

تؤدي متابعة أو إدانة مسؤولين أو مؤسسات في جرائم اقتصادية إلى تراجع الثقة العامة في النظام الإداري والقانوني، خاصة إذا كانت هذه الجرائم واسعة النطاق وتطال شخصيات بارزة. يؤثر ذلك سلباً على شعور المواطنين بالعدالة والانتماء، ويزيد من تفاقم الفجوة بين الحاكم والمحكوم<sup>4</sup>.

### ثانياً: التأثير على الأفراد والعائلات:

تترك العقوبات الجنائية آثاراً اجتماعية على المدانين وعائلاتهم، حيث قد يفقد المعيل وظيفته أو تُصادر أمواله، مما يؤثر على استقرار الأسرة. كما قد تُسهم التداعيات الاقتصادية الناتجة عن إغلاق مؤسسة أو تقليص نشاطها في زيادة البطالة والفقر داخل المجتمع<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرزاق السنهوري، الجريمة الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الوطني، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، 2015، ص. 120-130.

<sup>2</sup> إبراهيم درويش، الاقتصاد الجنائي: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، 2018، ص. 89-95.

<sup>3</sup> محمد جلال أمين، الحوكمة الاقتصادية ومكافحة الفساد، دار الجيل الجديد، 2020، ص. 150-160.

<sup>4</sup> علي عبد الله إبراهيم، الفساد والجريمة الاقتصادية: أثرهما على المجتمع، دار الثقافة للنشر، 2017، ص. 45-50.

<sup>5</sup> خالد عبد الفتاح، الآثار الاجتماعية للجرائم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة، 2016، ص. 75-80.

**ثالثاً: زيادة الوعي المجتمعي بالجرائم الاقتصادية:**

على الجانب الإيجابي، تُسهم المساءلة الجنائية في رفع وعي المجتمع بأهمية مكافحة الفساد وحماية المال العام. كما تشجع الأفراد على الإبلاغ عن المخالفات، وتعزز شعورهم بدورهم في بناء مجتمع أكثر عدالة ونزاهة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد حسين النجار، التوعية بمخاطر الجرائم الاقتصادية وأثرها على المجتمع، دار الفكر الجامعي، 2019، ص. 200-210.

الخاتمة

### الخاتمة

بيّنت هذه الدراسة، عبر تحليل متعمق لمفهوم الجريمة الاقتصادية والمساءلة الجنائية عنها، أن هذه الجرائم تُشكّل أحد أبرز التحديات التي تواجه المنظومات القانونية والاقتصادية في الدول المعاصرة، ومنها الجزائر. فهي جرائم لا تمس فقط الأفراد أو الحقوق الخاصة، وإنما تمثل اعتداءً مباشرًا على النظام الاقتصادي العام، وعلى ثقة المجتمع في مؤسساته، وعلى ركائز الشفافية والنزاهة المالية التي يفترض أن يقوم عليها الحكم الرشيد.

أظهرت نتائج البحث أن الجريمة الاقتصادية تتميز بطابعها الخاص والمعقد، سواء من حيث الأساليب المستخدمة في ارتكابها، أو من حيث البنية القانونية التي تقوم عليها. فهي لا تعتمد، كما هو الحال في الجرائم التقليدية، على سلوك عنيف أو محسوس، بل غالبًا ما تُرتكب في إطار أنشطة مشروعة ظاهريًا، كال عقود التجارية، المعاملات المصرفية، أو العمليات المحاسبية، ما يجعل إثباتها مهمة شديدة التعقيد.

من خلال تناول الأركان الثلاثة للجريمة الاقتصادية في الفصل الأول، تبين أن الركن المادي في هذا النوع من الجرائم يأخذ طابعًا "ناعمًا"، يقوم على سلوكيات تقنية أو إدارية أو مالية قد يصعب تمييزها عن الممارسات المشروعة، مثل التلاعب بالبيانات، الغش المحاسبي، أو استغلال المناصب. أما الركن المعنوي، فغالبًا ما يتمثل في قصد جنائي خاص، يتجلى في نية الجاني لتحقيق منفعة مالية غير مشروعة أو التهرب من التزامات قانونية، وهو قصد قد يكون مخفيًا خلف واجهات إدارية أو قانونية. أما الركن الشرعي، فيتطلب نصوصًا دقيقة ومرنة في آنٍ واحد، تتيح تجريم سلوكيات متطورة ومتغيرة باستمرار، وهو ما يشكل تحديًا للمشرع، في ظل ضرورة احترام مبدأ الشرعية الجنائية.

من جهة أخرى، أبرزت الدراسة أن المساءلة الجنائية عن الجرائم الاقتصادية في الجزائر تعاني من عدة إشكاليات، على الرغم من تعدد النصوص القانونية التي تم استحداثها لمواجهة هذه الظاهرة، مثل قانون مكافحة الفساد، وقانون غسل الأموال، والنصوص المتعلقة بالجباية والمالية. إذ لا تزال هناك تحديات مرتبطة بفعالية هذه النصوص، سواء من حيث التطبيق أو من حيث القدرة على التتبع والتحقيق والإثبات، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يُستغل لارتكاب هذه الجرائم بطرق متطورة يصعب رصدها بالوسائل التقليدية.

كما كشفت الدراسة كذلك عن اتساع دائرة المساءلة في التشريع الجزائري لتشمل **الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء**، حيث أصبح بالإمكان ملاحقة الشركات والمؤسسات كمراكز قانونية مستقلة، وليس فقط الأفراد العاملين فيها. وهذا التطور في الفكر الجنائي يُعدّ خطوة مهمة نحو تكريس العدالة الاقتصادية، خاصة وأن العديد من الجرائم الاقتصادية تُرتكب باسم أو لحساب هذه الكيانات. ومع ذلك، فإن تفعيل هذه المسؤولية لا يزال محدودًا على مستوى الممارسة القضائية، في ظل صعوبات إثبات النية الجرمية لدى المؤسسة كشخص معنوي، وتحديد من يمثلها قانونًا في تحمل العقوبة.

## نتائج الدراسة:

- أفضت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تتعلق بالجانب النظري للجريمة الاقتصادية، وتكييفها القانوني، وآليات المساءلة عنها في المنظومة القانونية الجزائرية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:
- الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية؛ حيث اتضح أن الجريمة الاقتصادية تتميز عن غيرها من الجرائم الجنائية التقليدية، إذ يغلب عليها الطابع غير العنيف، ويتم ارتكابها من خلال وسائل تقنية أو إدارية متطورة، وغالبًا ما تكون مغلّفة بأطر قانونية شكلية توحى بالمشروعية، مما يجعل اكتشافها وإثباتها أمرًا معقدًا.
  - تعقيد عناصر الجريمة الاقتصادية؛ يُظهر تحليل أركان الجريمة الاقتصادية (المادي، المعنوي، الشرعي) وجود خصوصية عالية لكل منها. فالركن المادي قد يتمثل في بيانات أو تصرفات ظاهرها قانوني، والركن المعنوي يتطلب توفر قصد خاص يتعلق بتحقيق منفعة اقتصادية غير مشروعة، أما الركن الشرعي فغالبًا ما يعتمد على نصوص عامة أو مفتوحة، ما يجعل التأويل القضائي يلعب دورًا كبيرًا في التكييف.
  - صعوبة الإثبات؛ من أبرز الإشكالات المرتبطة بالجريمة الاقتصادية صعوبة إثباتها، وذلك بسبب الطبيعة التقنية للأفعال الإجرامية، وعدم وجود شهود مباشرين، وتعدد المتدخلين وتداخل مسؤولياتهم، فضلًا عن استعمال وسائل متطورة في الإخفاء، مثل البرامج المحاسبية والتشفير الرقمي والتحويلات البنكية الخارجية.
  - اتساع نطاق الجريمة الاقتصادية؛ لا تقتصر الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري على أفعال الرشوة أو التهرب الضريبي فقط، بل تشمل طيفًا واسعًا من الأفعال مثل الغش المحاسبي، التلاعب بالصفقات، الإفلاس الاحتياطي، غسل الأموال، وغيرها من الأفعال التي تمس المال العام والثقة في النظام الاقتصادي والمالي.
  - تطور النصوص القانونية الجزائرية؛ تبين أن المشرع الجزائري بذل مجهودات معتبرة في تقنين الجريمة الاقتصادية، خاصة من خلال إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، والقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، وقانون المالية، غير أن هناك تداخلًا بين النصوص، وغالبًا ما تعاني من الغموض أو نقص الدقة في تحديد الأوصاف الجرمية.
  - المساءلة الجنائية للأشخاص المعنويين؛ شكل إدراج المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي تطورًا نوعيًا في التشريع الجزائري، حيث أصبح بالإمكان ملاحقة الشركات والمؤسسات التي ترتكب جرائم اقتصادية باسمها أو لفائدتها. إلا أن تفعيل هذه المسؤولية في الواقع القضائي ما زال محدودًا بسبب صعوبات إثبات النية الجرمية للمؤسسة، وتعقيد الإجراءات.
  - ضعف فعالية الأجهزة الرقابية والتنسيق بينها؛ رغم وجود عدة أجهزة رقابية (كمحكمة الحسابات، المفتشية العامة للمالية، هيئات مكافحة الفساد...)، إلا أن التنسيق فيما بينها لا يزال دون المستوى المطلوب، كما أن نقص التكوين التقني والقانوني لدى بعض الهيئات يجعل الكشف عن الجرائم الاقتصادية بطيئًا أو غير فعال في كثير من الأحيان.

## توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المستخلصة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تُسهم في تعزيز الإطار القانوني والعملية لمكافحة الجريمة الاقتصادية في الجزائر:

- إعادة صياغة وتعزيز الإطار التشريعي؛ ضرورة مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالجريمة الاقتصادية، خاصة في قانون العقوبات والقوانين الخاصة (كالجباية، الصفقات، الفساد)، بغرض توحيد المصطلحات، تجنب التكرار، وتحقيق وضوح قانوني يسهل من مهمة التكيف والإثبات.
- تخصيص قضاء متخصص في الجرائم الاقتصادية؛ يُوصى بإنشاء محاكم أو دوائر قضائية متخصصة في الجرائم الاقتصادية، تضم قضاة مكوّنين في المجالات المالية والمحاسبية والرقمية، لضمان معالجة دقيقة وفعالة لهذه القضايا التي تتطلب معرفة فنية معمقة.
- تعزيز التكوين المستمر للضبطية والقضاة؛ ينبغي توفير برامج تكوين دورية ومتخصصة لأعوان الضبطية القضائية، والقضاة، وكلاء الجمهورية في مجالات التحقيق المالي، التتبع البنكي، الجرائم الرقمية، وأساليب الاحتيال الاقتصادي الحديثة.
- اعتماد آليات حديثة في الإثبات؛ ضرورة تطوير وسائل الإثبات الجنائي بما يواكب تطور الجريمة الاقتصادية، من خلال دعم التحليل الجنائي الرقمي، استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية، وإدماج خبراء محاسبين وتقنيين في فرق التحقيق.
- تعزيز التعاون الدولي القضائي والمالي؛ بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للجريمة الاقتصادية، ينبغي على الجزائر تفعيل الاتفاقيات الدولية في مجال تبادل المعلومات، المساعدة القانونية المتبادلة، واسترداد الأموال المهربة.
- نشر ثقافة الشفافية والمحاسبة داخل المؤسسات؛ توصي الدراسة بضرورة فرض آليات الرقابة الداخلية على المؤسسات، العمومية والخاصة، وتعزيز ثقافة الإفصاح المالي والنزاهة، من خلال تبني معايير الحوكمة الرشيدة، والمساءلة الدورية للمسيرين.
- إنشاء سجل وطني للجرائم الاقتصادية؛ يُقترح إنشاء سجل مركزي خاص بالقضايا الاقتصادية المدنية، بهدف تسهيل التتبع، رصد تكرار الأنماط الإجرامية، وتوفير قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها في التحليل القانوني والسياسات الوقائية.
- تجريم بعض صور التجنب الضريبي والتحايل المالي المقنن؛ تبين أن بعض الفاعلين الاقتصاديين يلجؤون إلى التحايل الضريبي القانوني باستغلال الثغرات التشريعية، لذا يُوصى بإدراج صيغ متقدمة من "التجنب الضريبي العدواني" ضمن الجرائم الاقتصادية، كما فعلت بعض التشريعات المقارنة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب:

1. أ عكاشة، القانون الجنائي العام، (ط. 4). دار الجامعة الجديدة، 2018.
2. إبراهيم درويش، الاقتصاد الجنائي: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، 2018.
3. إبراهيم عبد الفتاح، الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي، دار النشر القانونية، 2017.
4. أحمد حسين النجار، التوعية بمخاطر الجرائم الاقتصادية وأثرها على المجتمع، دار الفكر الجامعي، 2019.
5. أحمد نوري، المحاسبة الإبداعية والتلاعب في القوائم المالية، دار الإشعاع، الإسكندرية، 2017.
6. أحمد فؤاد عبد الرحيم، الجرائم الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
7. بدر الدين صديقي، الجرائم الاقتصادية في القانون الجنائي المعمق، دار الوراق، بيروت، الطبعة الأولى، 2022.
8. جمال الدين عبد القادر، الإثبات في الجرائم الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 2020.
9. جمال ناصر، "الأسباب القانونية والتفسيرية للغموض في النصوص القانونية"، دراسة قانونية، 2020.
10. هاني شريف، الجرائم السيبرانية ذات الطابع الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية، 2020.
11. هشام لعريبي، "الجريمة الاقتصادية في ضوء الاتفاقيات الدولية"، دار النخلة، الجزائر، 2019.
12. زهير مخلوف، الجرائم الحديثة وأثرها على أركان الجريمة، دار الهدى، بيروت، 2015.
13. زهرة مسعودي، الجرائم الاقتصادية: دراسة تحليلية في القانون الجنائي، دار الهدى، الجزائر، 2021.
14. حيدر عبد الرضا الزوبعي، الركن المادي والمعنوي في الجرائم الاقتصادية: دراسة تحليلية، بغداد: مركز البحوث والدراسات القانونية، 2020.
15. حسن، محمد، "مبادئ المسؤولية الجنائية"، دار النهضة القانونية، الطبعة الأولى، 2018.
16. الطيب لوصيف، مبادئ القانون الجنائي – القسم العام، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.
17. يوسف بن أحمد، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والمقارن، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2022.
18. يوسف شريفي، "شرح قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01"، دار المعرفة، الجزائر، 2019.
19. لحسين بن شيخ آث ملويا، "دروس في القانون الجنائي العام"، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
20. محمد بن عبد الله الشيباني، الرشوة: دراسة فقهية قانونية مقارنة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 2018.
21. محمد بلخيري، "القانون الجزائري لمكافحة الفساد"، دار النشر الجامعية، 2018.

22. محمد بن طيب، "القانون الجنائي للأعمال: دراسة تحليلية وتطبيقية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.
23. محمد جلال أمين، الحوكمة الاقتصادية ومكافحة الفساد، دار الجيل الجديد، 2020.
24. محمد الهندي، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار الكتب القانونية، ط1، مصر، 2020.
25. محمد زكي أبو عامر، القانون الجنائي – القسم العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
26. محمد حسان، التزوير المحاسبي وأثره على الاقتصاد، دار الكتب القانونية، الطبعة الأولى، 2018.
27. محمد عبد الله، مفاهيم القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية، مكتبة الحقوق، القاهرة، 2018.
28. محمد عبد اللطيف، أصول المسؤولية الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2016.
29. محمد قنيشي، "السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم الاقتصادية"، دار العلوم، الجزائر، 2016.
30. محمد شريف، العملات الرقمية وغسل الأموال، منشورات كلية الحقوق – قسنطينة، 2021.
31. منير عاشور، مقومات السياسة الجنائية في الجرائم الاقتصادية، دار الرفيق، الجزائر، 2020.
32. نجلاء عبد الحليم، شرح الجرائم الاقتصادية في التشريع الجنائي المقارن، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020.
33. نوال عموري، "الفساد في القانون الجزائري: دراسة قانونية تحليلية"، ط1، دار الفجر، الجزائر، 2018.
34. نزار مراد، الجرائم المالية والاقتصادية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 2018.
35. سعاد بن قادة، الجرائم الإدارية في المؤسسات العامة، دار المعرفة، الجزائر، 2020.
36. سعاد براح، التحقيقات المالية والجرائم الاقتصادية، دار الفكر، الجزائر، 2020.
37. سعيد مبارك، مكافحة الجرائم الضريبية في القانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.
38. سفيان بلحاج، الجرائم الاقتصادية والمالية في ضوء القانون والممارسة، دار الكتاب الجامعي، الجزائر، 2019.
39. عبد الحق بومعراف، "الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري"، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2019.
40. عبد الكريم بوزيد، "الجرائم الاقتصادية والمالية في القانون الجزائري"، دار هومة، الجزائر، 2020.
41. عبد الكريم بن عودة، الجرائم الاقتصادية في التشريع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2020.
42. عبد الله أوهايبية، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، موفم للنشر، الجزائر، 2015.
43. عبد الله الزهراني، الجرائم الاقتصادية: أحكامها وأبعادها في القانون الجنائي، دار المعرفة، الرياض، 2016.
44. عبد الله سليمان، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، القسم العام، الجزء الأول، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009.

45. عبد الله صديقي، "السياسة الجنائية في مكافحة الفساد المالي في الجزائر"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2020.
46. عبد المجيد قرموط، الفساد الضريبي والمالي في الدول النامية، المركز القومي للدراسات الجنائية، القاهرة، 2020.
47. عبد السلام العطوي، مبادئ القانون الجنائي العام، دار النهضة العربية، ط2، بيروت، 2018.
48. عبد العزيز بوزيد، الفساد المالي والإداري في الدول النامية، دار خلدونية، الجزائر، 2020.
49. عبد العزيز سعد، شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
50. عبد الفتاح عبد الباقي، النظرية العامة للجريمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
51. عبد القادر براهيم، الجرائم الاقتصادية في القانون الجزائري: المفهوم، الأنواع، والمسؤولية الجنائية، الجزائر: دار هومة، 2020.
52. عبد القادر مزواري، "الجرائم الاقتصادية في الجزائر: تحليل قانوني"، دار هومة، 2017.
53. عبد الرزاق السنهوري، الجريمة الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الوطني، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، 2015.
54. عبد الرحمان بن عيسى، "الفساد المالي وآثاره على التنمية الاقتصادية"، دار هومة، الجزائر، 2020.
55. عز الدين، عبد الله، "القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية"، دار الثقافة القانونية، الطبعة الثانية، 2020.
56. علي بوسعيد، "شرح قانون العقوبات الجزائري"، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2007.
57. علي كركون، التشريعات الدولية لمكافحة الفساد، منشورات جامعة بيروت، بيروت، 2019.
58. علي عبد الله إبراهيم، الفساد والجريمة الاقتصادية: أثرهما على المجتمع، دار الثقافة للنشر، 2017.
59. فهد عبد الله بن محمد، الجرائم الاقتصادية في النظام السعودي: دراسة مقارنة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2012.
60. فيصل بوشياخي، الجريمة الاقتصادية بين النص القانوني والتطبيق القضائي، دار الجسور، وهران، 2020.
61. فتحى سرور، الجرائم الضريبية، دار النهضة، القاهرة، 1990.
62. فتحى سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
63. رائد الزبيدي، جرائم التزوير في المجال المالي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2019.
64. رجاء السالمي، مكافحة الجرائم الإلكترونية ذات البعد المالي، دار ابن عرفة، تونس، 2021.
65. رمزي فاضل، نظرية الجريمة في القانون الجنائي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.
66. رضا فرج، قانون العقوبات الجزائري، الكتاب الأول، القسم العام، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر.

67. شعبان شفيق، النظرية العامة للجريمة، دار الجامعة الجديدة، ط3، الإسكندرية، 2021.
  68. خالد عبد المجيد، الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 2021.
  69. خالد عبد الفتاح، الآثار الاجتماعية للجرائم الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة، 2016.
- ثانياً: المقالات العلمية:**
1. أحمد حسين، الركن المعنوي في الجريمة الاقتصادية بين الافتراض والإقصاء، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، جوان 2020، ص ص 139-159.
  2. إيهب الروسان، خصائص الجريمة الاقتصادية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، 2012، ص ص 73-118.
  3. إلياس بوزيدي، غموض الركن المادي في جرائم الأعمال، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 06، العدد 03، 2021، ص ص 1168-1189.
  4. أمال بوهنتالة؛ وليد بن العامر، الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، المجلد 08، العدد 02، ص ص 414-428.
  5. حورية بن علو؛ حورية واضح، دور الذكاء الاصطناعي في محاربة الغش المالي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 02، جويلية 2025، ص ص 322-342.
  6. محمود شرقي، تأثير تطور تكنولوجيا المعلوماتية على تنامي الجريمة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، العدد 12، 2015، ص ص 179-193.
  7. منير براج، دراسات قانونية لمكاتب الصرف في ظل القانون 23-09 المتضمن القانون النقدي المصرفي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص ص 169-182.
  8. مصطفى لخشين، الخصوصية في الجرائم الاقتصادية وتدخل القاضي الجنائي في الحقل الاقتصادي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 640-652.
  9. نبيل بنخدير، خصائص الجريمة الاقتصادية وآثارها الخاصة والعامة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص ص 204-219، ص 213.
  10. نبيلة قيشاح، الجريمة المنظمة ومكافحتها دولياً ووطنياً، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغزور، خنشلة، المجلد 04، العدد 02، ص ص 947-963.
  11. سهيلة بوزبرة، مبدأ الشفافية ورقمنة قطاع الصفقات العمومية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص ص 3567-3581.
  12. سمية أوثن، تأويل القاضي الإداري للنصوص القانونية وأثره في سد القصور في القانون الإداري، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمه لخضر، الوادي، عدد 17، جانفي 2018، ص ص 596-611.
  13. سعاد ميمونة، الخطأ كأساس للمسؤولية الإدارية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، العدد 04، 2017، ص ص 144-155.
  14. عبد الرؤوف زيوش؛ مصطفى زغيشي، الجرائم الإلكترونية الاقتصادية – المفهوم والدوافع، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص ص 400-412.
  15. عبير مزغيش، تبيض الأموال عبر القطاع المصرفي بين التوطن والمكافحة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 29، العدد 02، ص ص 368-380.
  16. رزيقة تغريبت، جريمة التهرب الضريبي في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ص ص 305-319.

17. خالد عيادة عليّات، التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 19، العدد 09، 2013، ص ص 17-38.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات الجامعية:

### I. أطروحات الدكتوراه:

1. جمال صالح، "التمييز بين الخطأ الإداري والمخالفة الاقتصادية في النظام القانوني الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019.

2. إيت مولود، سامية، "المسؤولية الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.

### II. المذكرات الجامعية:

1. سامي يوسف، "قضايا تطبيق القصد الجنائي في الجرائم الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 2019.

### رابعاً: النصوص القانونية:

1. أمر رقم 156/66، المؤرخ في 09 يونيو 1966، يمتصن قانون العقوبات، ج.ر. عدد 49، الصادرة في 11 جوان 1966، المعدل والمتمم.

2. قانون رقم 02-04، المؤرخ في 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسة التجارية، ج.ر. عدد 41، الصادرة في 27 يونيو 2004، المعدل والمتمم.

3. قانون رقم 01-06، المؤرخ في 20 فبراير 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر. عدد 14، صادرة في 8 مارس 2006، المعدل والمتمم.

4. قانون رقم 09-23، مؤرخ في 21 يونيو 2023، يتصن القانون النقدي المصرفي، ج.ر. عدد 43، المؤرخة في 27 يونيو 2023.

5. قانون رقم 12-23، مؤرخ في 5 غشت 2023، يحدد قواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج.ر. عدد 51، الصادرة بتاريخ 6 غشت 2023.

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الشكر
3	المقدمة
6	الفصل الأول: خصوصية الجريمة الاقتصادية
7	المبحث الأول: الركن المادي للجريمة الاقتصادية
8	المطلب الأول: مفهوم الركن المادي للجريمة الاقتصادية
9	الفرع الأول: تعريف القانوني والفقهي للجريمة الاقتصادية
10	الفرع الثاني: العناصر الأساسية للركن المادي في الجريمة الاقتصادية
12	الفرع الثالث: طبيعة الركن المادي
12	المطلب الثاني: خصوصية الركن المادي في الجريمة الاقتصادية
13	الفرع الأول: طابع الجريمة غير العنيف (الوسائل التقنية الادارية والمالية)
15	الفرع الثاني: صور للأفعال المكونة للركن المادي في الجريمة الاقتصادية
17	الفرع الثالث: الوسائل الفنية المعقدة
18	الفرع الرابع: التلاعبات المحاسبية والبيانات الالكترونية
19	المطلب الثالث: صعوبة اثبات الركن المادي
19	الفرع الأول: الطابع الغير الملموس للسلوك الإجرامي وعلاقته بصعوبة الإثبات
20	الفرع الثاني: تعقيد الوسائل التقنية والقانونية المعتمدة في ارتكاب الجريمة الاقتصادية
20	الفرع الثالث: الامتداد الزمني المركب للجريمة الاقتصادية وأثره على التحقق من الركن المادي
21	الفرع الرابع: محدودية شهود العيان في الجرائم الاقتصادية كعائق أمام الإثبات
22	المبحث الثاني: الركن المعنوي والقصد الجنائي في الجريمة الاقتصادية
22	المطلب الأول: الركن المعنوي
23	الفرع الأول: تعريفه
24	الفرع الثاني: أنواع القصد الجنائي (القصد العام والقصد الخاص)
25	المطلب الثاني: خصوصية القصد الجنائي في الجريمة الاقتصادية
26	الفرع الأول: نية تحقيق مصلحة مالية مشروعة
27	الفرع الثاني: القصد الاحتمالي والنية الإجرامية
30	المطلب الثالث: الجريمة الاقتصادية كجريمة قصدية
30	الفرع الأول: غياب المسؤولية بدون قصد جنائي
31	الفرع الثاني: التمييز بين الجريمة الاقتصادية والخطأ الإداري
33	المبحث الثالث: الركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية
33	المطلب الأول: مفهوم الركن الشرعي للجريمة الاقتصادية
33	الفرع الأول: تعريف الركن الشرعي للجريمة الاقتصادية
34	الفرع الثاني: أهمية الركن الشرعي في الجريمة الاقتصادية
34	المطلب الثاني: النصوص القانونية المنظمة للجريمة الاقتصادية
35	الفرع الأول: القوانين الخاصة (مكافحة الفساد، الصرف، الصفقات العمومية)
36	الفرع الثاني: التحديات التشريعية لملاحقة الأفعال الاقتصادية الحديثة
38	المطلب الثالث: خصوصية التجريم في المجال الاقتصادي
38	الفرع الأول: النصوص الغامضة أو العامة
40	الفرع الثاني: اختلاف التأويل القضائي
42	الفصل الثاني: المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري
44	المبحث الأول: نطاق المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية في القانون الجزائري
45	المطلب الأول: نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأشخاص

45	الفرع الأول: المسؤولية الجنائية للفرد (الموظف، المدير، العامل الاقتصادي)
47	الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي (الشركة والمؤسسة العمومية الاقتصادية)
48	المطلب الثاني: نطاق المساءلة الجنائية من حيث الأفعال
48	الفرع الأول: الأفعال المجرّمة في الجريمة الاقتصادية (الرشوة – التزوير – التهرب الضريبي)
50	الفرع الثاني: الشروط القانونية للمساءلة (القصد الجرمي – العلاقة بالنشاط الاقتصادي)
51	المبحث الثاني: آثار المساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية
52	المطلب الأول: الآثار القانونية والتنظيمية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية
52	الفرع الأول: العقوبات الجنائية الخاصة بالجرائم الاقتصادية
53	الفرع الثاني: التدابير المكلمة والاحترازية في الجرائم الاقتصادية
54	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية
54	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية
55	الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للمساءلة الجنائية عن الجريمة الاقتصادية
57	الخاتمة
61	قائمة المراجع
67	الفهرس

## ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الجريمة الاقتصادية في القانون الجزائري، من خلال تحليل بنيتها القانونية وبيان خصوصية أركانها، إضافة إلى دراسة نظام المساءلة الجنائية المطبق عليها. وتم التركيز على تمييز هذا النوع من الجرائم عن الجرائم التقليدية من حيث الوسائل والأساليب والآثار، باعتبارها جرائم ذات طابع غير عنيف من جهة وشديد الخطورة من جهة أخرى، تعتمد على تقنيات مالية وإدارية متطورة وتستهدف المال العام والثقة في النظام الاقتصادي. كما تم التطرق إلى الأركان الثلاثة للجريمة الاقتصادية (المادي، المعنوي، الشرعي) وخصوصية كل منها، مع عرض صعوبات الإثبات التي تميز هذا المجال، نظرًا لتعقيد الجرائم الاقتصادية واعتمادها على أدوات رقمية ومحاسبية دقيقة. من جهة أخرى، تناولت الدراسة نظام المساءلة الجنائية في التشريع الجزائري، سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مع تحليل أهم صور الجرائم الاقتصادية، مثل التزوير، التهرب الضريبي، والرشوة، وبيان الآثار القانونية المترتبة عنها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الرامية إلى تعزيز فعالية النظام القانوني في مواجهة هذه الظاهرة وحماية الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاحية:** قانون الأعمال ، الجريمة الاقتصادية خصوصياتها ، المساءلة الجنائية

## Abstract:

This study addresses the topic of economic crime in Algerian law, by analyzing its legal structure and highlighting the specific characteristics of its constituent elements, in addition to examining the criminal accountability system applied to such crimes. The research focuses on distinguishing this type of offense from traditional crimes in terms of methods, techniques, and consequences, as economic crimes are typically non-violent in nature and rely on advanced financial and administrative tools, targeting public funds and trust in the economic system. The study explores the three key pillars of economic crime (material, moral, and legal elements), emphasizing the unique nature of each, and discusses the challenges of evidence-gathering due to the technical and digital complexity of such crimes. Furthermore, the study examines the framework of criminal responsibility under Algerian legislation, both for natural and legal persons, and analyzes major forms of economic crimes such as forgery, tax evasion, and bribery, as well as the legal implications resulting from them. The study concludes with a set of findings and recommendations aimed at enhancing the effectiveness of the legal system in combating economic crime and protecting the national economy.